القسم الأول

تاريخ القرآن وعلومه

القُرآن
تعريفه، وحقيقته

القرآن هو: اللفظ العربي المُعجِز الموحَى به إلى محمد ﷺ المتعبَّدُ بتلاوته والواصل إلينا عن طريق التواتر.

إذا تأملت في هذا التعريف، وجدت فيه قيوداً أربعة، هي:

المعجز، الموحَى به، المتعبد بتلاوته، المتواتر.

فلنشرح كلّ واحد منها على حدة، لنتبين حقيقة القرآن الكريم من وراء هذا التعريف، ونقفَ على ضبطه وحدوده.

أولاً ـ المعجز: ويقصد منه ما اتصف به القرآن من البلاغة والبيان اللذين أعجزا بلغاء العرب كافّة عن الإتيان بأقصر سورة من مثله، رغم التحدي المتكرر، ورغم التطلّع الشديد لدى الكثير منهم إلى معارضته والتفوق على بيانه. وللقرآن وجوه غير هذا الوجه في إعجازه، ولكن الوجه المقصود منها عند التعريف هو هذا. ولن نطيل هنا في شرح معنى الإعجاز القرآني وتحليله. فإن لذلك موضعاً خاصاً به في هذا الكتاب إن شاء الله.

ثانياً ـ الموحى به: ومعناه المنزّل عليه من الله عزّ وجلّ بواسطة جبريل، وهذا أهم قيد في تعريف القرآن وتحديد ماهيته.

وإذا كان «الوحي» عنصراً هاماً في حقيقة القرآن وتعريفه، فلا بدّ من دراسة وافية ـ وإن كانت موجزة ـ هذه الكلمة، وتحليل صادق لحقيقتها. ومن أهم أسباب هذه الضرورة أن دراسات مختلفة حديثة حامت حولها، لا قصداً

لتفهمها، بل بغية مدِّ غاشية من الغموض عليها، ثم الوصول بها إلى المعنى الذي يراد ربطها به، وإن لم تكن منه في شيء.

فلنتنبه بفكر موضوعي مجرد وعقل علمي متحرِّر، ولنتساءل مع المتسائلين:

ما هو هذا الوحي الذي جاء بهذا القرآن فوضعه بين يدي محمد عليه الصلاة والسلام؟

أهو نوع من الإلهام النفسي أم هو حركة فكرية داخلية؟

أم هو إشراق روحي جاءه عن طريق الكشف التدريجي؟

أم هو ضرب من الصرع والجنون كان ينتابه كما قد قيل؟

أم هو استقبال لحقيقة ذاتية مستقلة عن كيانه يتلقاها من خارج فكره وشعوره؟

ونحن لا نملك سبيلاً علمية صحيحة للإجابة على هذه الأسئلة إلاّ بالرجوع إلى حقائق التاريخ الثابتة الواصلة إلينا عن طريق النقل الصحيح. وإذا رجعنا نسأل حقائق التاريخ فإنها تضعنا أمام حديث قصة بدء الوحي الذي رواه البخاري ومسلم وغيرهما.

والحديث طويل، وحسبنا أن نجتزىء منه في هذا المقام ما يكشف لنا سبيلاً صحيحة للإجابة على هذه الأسئلة.

ففي الحديث أن ملكاً فاجأه في غار حراء يتعبد، فقال له: إقرأ، فقال: ما أنا بقارىء، فأخذه الملك فغطّه حتى بلغ منه الجهد ثم أرسله فقال: إقرأ، فقال: ما أنا بقارىء، وتكرر هذا من الملك والرسول عليه الصلاة والسلام ثلاث مرات، وفي المرة الثالثة قال الملك: (إقرأ باسم ربك الذي خلق، خلق الإنسان من علق، إقرأ وربُك الأكرمُ الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم) فكان ذلك أول ما نزل من القرآن.

وفي الحديث أيضاً أنه عليه الصلاة والسلام نزل عقب ذلك من الغار

عائداً إلى البيت وإن فؤاده ليرتجف خوفاً. وفي الحديث أيضاً أن خديجة ذهبت به إلى ورقة بن نوفل، وكان شيخاً كبيراً قد تنصَّر في الجاهلية فأخبره بالأمر، فقال له ورقة: إن هذا هو الناموس (أي الوحي) الذي نزل على موسى، وطمأنه أنه ليس شرّاً. وفي الحديث أيضاً أن الوحي قد انقطع بعد ذلك مدة طويلة من الزمن، وأن الضيق والألم قد استبدّا به ﷺ من ذلك، خوفاً من أن يكون قد أساء فتحول عنه الوحي لذلك. ثم إنه رأى ذلك المَلَك مرة أخرى، وقد ملأ مظهره ما بين السماء والأرض، قال: فرعبت منه ورجعت فقلت: زملوني زملوني.. فنزل عليه قوله تعالى ﴿ يا أيّها المدّثر، قم فأنذر، وربك فكبّر ﴾ إلى قوله ﴿ والرجزَ فاهجر ﴾ ثم تتابع الوحي بعد ذلك.

هذه الحقائق الواردةَ في هذا الحديث لا يمكن أن نتجاهلها أو نردّها بشكل ما، لسببين:

أولهما ـ أن ظاهرة الوحي التي يتحدث الكاتبون عن حقيقتها إنما وصلت إلينا عن طريق هذا الحديث ونحوه، فإذا ضربت صفحاً عنه فاضرب صفحاً عن هذه الكلمة نفسها، إذ لا معنى للبحث في شيء غير موجود ولا واقع من أساسه.

ثانيهما ـ أن الحديث ليس من قبيل هذه الاستنتاجات النظرية أو التاريخية التي يجنح إليها كثير من باحثي هذاالعصر ويبنون عليها أحمالاً وأثقالاً من الأحكام الخطيرة الهامة، بل هو خبر نقل بواسطة سند متصل من الرواة، خلا أصحابه ـ بعد الدراسة لتراجمهم وأحوالهم ـ عن أي تهمة تبعث الشك في كلامهم.

وإذا فرضنا أن يكون الوحي ليس إلا شعوراً نفسياً أو إشراقاً روحياً أو إلهاماً داخلياً، ثم عدنا إلى هذا الحديث، وجدناه يناقض هذا الفرض مناقضة صريحة صارخة، لأسباب كثيرة نذكر منها ما يلي:

١ ـ إن شيئاً من حالات الإلهام أو حديث النفس أو الإشراق الروحي، لا يستدعي الخوف والرعب واصفرار اللون، وليس ثمة أي انسجام بين

التدرّج في التفكير والتأمّل من ناحية، ومفاجأة الخوف والرعب من ناحية أخرى؛ وإلا لاقتضى ذلك أن يعيش عامّة المفكرين والمتأملين والملهمين نهباً لدفعات من الرعب والخوف المفاجئة المتلاحقة!

وأنت خبير أن الخوف والرعب ورجفان الجسم وتغيّر اللون ـ كل ذلك من الانفعالات القسرية التي لا سبيل إلى اصطناعها والتمثيل بها، حتى لو فرضنا إمكان صدور المخادعة والتمثيل منه عليه الصلاة والسلام، وفرضنا المستحيل من انقلاب طباعه المعروفة قبل البعثة إلى عكسها تماماً.

إن صاحب الإلهام والإشراق النفسي والروحي، ليس من شأنه أن تتجسد إلهاماته أمام عينيه فجأة فيرتعد منها ثم يحسبها أتيّاً من الجنّ. ولقد فوجىء عليه الصلاة والسلام بالمَلَك يخاطبه ويكلّمه، ولقد ارتجف خوفاً منه وذهب في محاولة معرفته كل مذهب، حتى ظن أنه قد يكون من الجان، وذلك معنى قوله لخديجة (لقد خشيت على نفسي).

٢" ـ لقد قضت الحكمة الإلّهية أن يحتجب عنه المَلَك الذي رآه لأول مرة في غار حِراء، مدة طويلة؛ ولقد استبدّ به القلق والضجر من أجل ذلك، ثم تحول القلق لديه إلى خوف في نفسه من أن يكون الله عزّ وجلّ قد قلاه، بعد أن أراد أن يشرّفه بالوحي والرسالة لسوء قد صدر منه، حتى لقد ضاقت الدنيا عليه، وراحت تحدّثه نفسه كلما وصل إلى ذروة جبل أن يلقي بنفسه منها. . إلى أن رأى بنفسه الملك الذي رآه في حِراء وقد ملأ شكله ما بين السماء والأرض: يقول: يا محمد أنت رسول الله إلى الناس.

إن هذه الحالة التي مرّ بها محمد عليه الصلاة والسلام، تجعل مجرد التفكير في كون الوحي إلهاماً نفسياً ضرباً من الهَوَس والجنون. إذ من البداهة بمكان أن صاحب الإلهامات النفسية والتأملات الفكرية لا يمكن أن يمرّ إلهامه أو تأملاته بشيء من هذه الأحوال.

وأنت إذا تأملت في هذا الذي ذكرناه، اتضحت أمامك الحكمة الإلّهية العليا في أن يولد الوحي وتسير النبوّة في حياة محمد ﷺ بهذا الشكل الذي ورد به الحديث.

فقد كان الله عزّ وجلّ قادراً على أن يربط على قلب رسوله، ويُطمئن نفسه بأن هذا الذي كلّمه ليس إلا جبريل: مَلَك من ملائكة الله جاء ليخبره أنه رسول الله إلى الناس؛ ولكن الحكمة الإلّهية الباهرة تريد إظهار الانفصال التام بين شخصية محمد ﷺ قبل البعثة، وشخصيته بعدها، وبيان أن شيئاً مما قد نزل إليه من هذا الكتاب لم يطبخ في ذهنه مسبقاً، ولم يتصور الدعوة إلى شيء منه سلفاً.

غير أن هذا وحده لا يكفي جواباً على كل شيء في الموضوع. فقد يسأل سائل: فلماذا كان ينزل عليه ﷺ الوحي بعد ذلك، وهو بين الكثير من أصحابه، فلا يرى المَلَكَ أحدٌ منهم سواه؟

والجواب أنه ليس شرط وجود الموجودات أن تُرى بالأبصار، إذ إن قوة الإبصار فينا محدودة بحدٍّ معين، وإلا لاقتضى ذلك أن يكون الشيء معدوماً إذا ابتعد عن البصر بعداً يمنع من رؤيته. على أن من اليسير على الله عزّ وجلّ - وهو الخالق لهذه العيون المبصرة - أن يزيد في قوة ما شاء منها فيرى ما لا تراه العيون الأخرى. ولعلك تعلم أن هنالك ألواناً لا تراها كل العيون، وهنالك أيضاً - كما يقول مالك بن نبي - مجموعة من الإشعاعات الضوئية دون الضوء الأحمر وفوق البنفسجي لا تراها أعيننا، ولا شيء يثبت علمياً أنها كذلك بالنسبة لجميع العيون. فلقد توجد عيون أقل أو أكثر حساسية[1].

ثم إنك لو ذهبت تحلّل الوحي بأنه ظاهرة نفسية داخلية، لامتزج القرآن بالحديث، ولما أمكن أن يكون ثمة أي فرق بينهما، مع أن الفرق بينهما ظاهر واضح، يتمثل في أسلوب كلٍّ منهما ويتمثل في علاقته ﷺ بكلٍّ منهما.

فقد كان يرسل ألفاظ الحديث إرسالاً، مكتفياً بأن يستودعه ذاكرة أصحابه، على حين يأمر بتسجيل كل ما يوحى إليه من آيِ القرآن ويظل يكرره ويُعيده خوفاً من أن ينساه فلا يذكره.

وكان ﷺ يُسأل عن كثير من الأمور فلا يُجيب عليها، وربما مرّ على

---

(١) انظر الظاهرة القرآنية لمالك بن نبي.

إمساكه عنها زمن طويل، حتى إذا نزلت آية من القرآن في شأن ذلك السؤال، طلب السائلَ وتلا عليه ما نزل من القرآن في شأنه، وربما تصرف هو نفسه في بعض الأمور على نحو معينٍ، فنزلت آيات من القرآن تصرفه عن ذلك الوجه بل ربما انطوت على شيء واضح من العتب واللوم.

ثم إنه عليه الصلاة والسلام كان يعلن في كل مرة أن القرآن كلام الله، وأنه ليس إلا أميناً على نقله وتبليغه، وأنه يتلقاه من جبريل عليه السلام. ولقد ظل عليه الصلاة والسلام صادقاً أربعين سنة مع قومه، حتى كان بينهم مثال الصدق والأمانة. وبدهي أن مثل هذا الإنسان لا بدَّ أن يكون قبل كل ذلك صادقاً مع نفسه، يتحرى الدقة في كل مشاعره وأقواله وإحساساته.

وبعد ذلك كله، فقد كان ـ على ما أجمع عليه المؤرخون ـ أُميّاً لم يقرأ كتاباً ولا خطّه بيمينه، ولم يدرس تشريعاً ولا تاريخاً ولا شيئاً من قصص الرسل والأنبياء السابقين، فمن أيّ نافذة طبيعية يمكن لهذه الإلهامات كلها أن تتنزل عليه، وكيف لها بأن تنبع هكذا من داخل قلبه وعقله؟

لا جرم أن الوحي القرآني إذاً، **إنما هو استقبال منه ﷺ لحقيقة ذاتية مستقلة خارجة عن كيانه وشعوره الداخلي؛ وبعيدة عن كسبه أو سلوكه الفكري أو العملي.**

أما قول بعض المستشرقين بأنه لم يكن إلا نوعاً من الصرع ينتابه بين الحين والآخر، فليس من النظريات العلمية الموضوعية في شيء حتى نضعه تحت مجهر البحث والنقاش، ونضيّع وقتاً قصيراً أو طويلاً في الكلام عنه.

ونعود بعد هذا إلى شرح القيود المأخوذة في تعريف القرآن الكريم:

ثالثاً ـ التعبّد بتلاوته. والمقصود به أن من خصائص هذا الكتاب الكريم أن مجرد قراءته تكسب القارىء أجراً ومثوبة عند الله، وأن ذلك يعتبر نوعاً من العبادة المشروعة، وأن الصلاة لا تصح إلا بقراءة شيء منه ولا يُغني عنه غيره من الأذكار أو الأدعية أو الأحاديث.

رابعاً ـ وصوله عن طريق التواتر. ومعناه أن قرآنية آية من القرآن لا

تثبت حتى تصل إلينا بطريق جموع غفيرة لا يمكن اتفاقها على الكذب، ترويها عن جموع مثلها إلى الناقل الأول لها بعد أن تنزلت عليه وحياً من الله عزّ وجلّ، وهو سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام.

فإذا تأملت هذه القيود الأربعة في التعريف تصورت حقيقة القرآن خالية عن شوب أي ليس بالحديث النبوي أو القراءات الشاذّة أو الحديث القدسي أو الترجمة الحرفية أو غير الحرفية للقرآن. إذ الحديث ليس بمُعجِز والقراءات الشاذّة غير متواترة، والحديث القدسي غير معجِز، ذلك لأن اللفظ فيه من الرسول عليه الصلاة والسلام، والترجمة ليست هي اللفظ المنزّل.

نُزُول القُرآن مُنَجَّمًا

والحكمة في ذلك

يقول الله تعالى في كتابه: ﴿ وقرآناً فرَقناه لتقرأه على الناس على مكث ونزّلناه تنزيلاً ﴾.

ويقول أيضاً: ﴿ وقال الذين كفروا لولا نُزِّل عليه القرآن جملة واحدة، كذلك، لنثبت به فؤادك ورتلناه ترتيلاً ﴾.

نعلم من دلالة هاتين الآيتين، ومما ثبت ثبوتاً قاطعاً في السنّة والتاريخ عن طريق السند الصحيح، أن القرآن لم ينزل على رسول الله ﷺ جملة واحدة كما نزلت التوراة على سيدنا موسى، بل كان نزوله متدرجاً، فتارة تنزل عليه الآية أو الآيتان أو ثلاث آيات، وتارة تنزل عليه سورة بجملتها، كالفاتحة، والمدّثر، وهذا معنى أنه كان ينزل منجّماً، وقد ظلت آيات هذا الكتاب المُبين تتتابع على مهل وتدرّج، حتى نزلت آخر آية منها قبل وفاته ﷺ بتسع ليالٍ. وهو قوله تعالى:

﴿ واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله ثم تُوفَّى كل نفس ما كسبت وهم لا يُظلمون ﴾[1].

وذلك على ما رجحه كثير من العلماء[2].

---

(١) البقرة: ٢٨١.

(٢) أخرجه البخاري بسنده عن ابن عباس وأخرجه النسائي من طريق عكرمة عن ابن عباس أيضاً. ورواه أبو بكر بن عياش عن محمد بن السائب عن أبي السائب عن ابن عباس. وقد خطأ أبو بكر بن عياش أبا إسحاق في روايته عن البراء بأن آخر ما نزل من القرآن «يستفتونك قل الله =

حكمة نزول القرآن منجّماً:

هنالك حِكم هامة وكثيرة تتعلق بنزول القرآن منجماً، نذكر منها ما يلي:

أولاً ـ لقد قضت سنّة الله تعالى في عباده أن يلاقي النبي عليه الصلاة والسلام أذىً كبيراً من قومه من أجل نهوضه بينهم بتبليغ رسالة ربه، وقد لاقى من ذلك أنواع الشدائد التي جعلته بينهم مدة طويلة غريباً لا ناصر له.

ولقد كان لاتصال الوحي به إذ ذاك وتتابع نزول الآيات عليه تشدّ من أزره، وتحمله على الصبر والمصابرة، وتعده بالنصر والتأييد في النهاية ـ كان لذلك أبلغ الأثر في مواساته وتخفيف تلك الشدة عنه وإزاحة معاني الغربة والضعف عن نفسه. فمن هذه الآيات مثلاً قوله تعالى:

﴿ فاصبر على ما يقولون، وسبّح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب، ومن الليل فسبّحه وأدبار السجود ﴾ (ق: ٢٩، ٤٩).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ فاصدع بما تؤمر وأعرض عن المشركين، إنا كفيناك المستهزئين، الذين يجعلون مع الله إلهاً آخر فسوف يعلمون، ولقد نعلم أنك يضيق صدرك بما يقولون، فسبّح بحمد ربك وكن من الساجدين، واعبد ربك حتى يأتيك اليقين ﴾ (الحجر: ٩٤ ـ ٩٩).

فلو أن القرآن نزل كله عليه جملة واحدة، لكان لانقطاع الوحي عنه بعد ذلك أثر كبير في استشعاره الوحشة والغربة. ومهما يكن رسول الله ﷺ قد أوتي من العزيمة والصبر، فإن لبشريته أيضاً أثراً بيّناً في حياته ما دام أنه بشر.

وقد كان لديه ﷺ من قوة الإيمان بالله ما يكفي لأن يحمله على تبليغ دعوة ربه والجهاد في سبيلها؛ ولكنه على ذلك لم يكن به غناء عن المواساة والمعونة والتصبير إذ يأتيه كل ذلك من ربه المرة تلو المرة يعيده إلى الأمن والانشراح والأنس والرضى.

= يفتيكم في الكلاله ﴾. مرجحاً رواية ابن عباس التي رويت بطرق عدة. وانظر البرهان للزركشي ١/٢٠٩ والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١/٦٠.

وهذا المعنى هو ما عبّر عنه القرآن بالتثبيت في قوله تعالى: ﴿ كذلك لنثبت به فؤادك ﴾.

ثانياً ـ كان رسول الله ﷺ أمياً لا يقرأ ولا يكتب، فليس لديه من الوسائل الكسبية ما يضبط ويحفظ به كل ما ينزل عليه إلا وسيلة التكرار والحفظ. فكان لا بدّ من نزول الآيات بتدرّج وخلال فترات متقطعة من الزمن حتى يكون السبيل إلى حفظه ووعيه أيسر. وعلى الرغم من ذلك فقد كان من عادته عليه الصلاة والسلام إذا نزلت عليه الآية من القرآن أن يأخذ في تكرارها ويستعجل في محاولة حفظها ويظل يحرّك لسانه بها خشية أن تتفلت من حفظه إلى أن نزل عليه قوله تعالى: ﴿ لا تحرك به لسانك لتعجل به، إن علينا جمعه وقرآنه ﴾.

ثالثاً ـ احتوى القرآن على متن الفقه الإسلامي كله، أي على عامة أحكامه في الجملة سواء ما يتعلق بالعبادات أو المعاملات المدنية أو الأحوال الشخصية أو العقوبات أو النظم الدستورية والمالية.

وكان العرب قبل الإسلام متفلتين عن كل قيد، لا يخضعون لقانون ولا يرتبطون بأي تنظيم، فكان من العسير عليهم أن ينتقلوا من تلك الحالة في طفرة مفاجئة، إلى التقيد بعامّة أحكام الإسلام ونظمه وقوانينه.

فمن أجل ذلك أخذهم القرآن في ذلك بالوسيلة التربوية التي لا بدّ منها، وهي وسيلة التدرّج في نقلهم من حياة الفوضى والتفلت، إلى حياة النظام والتقيد بالمعايير التي لا بدّ منها في المجتمع الصالح. فنزلت أولاً الآيات المتعلقة بالعقيدة ودلائلها، حتى إذا آمن الناس وثابوا إلى عقيدة التوحيد، نزلت آيات الحلال والحرام وعامة الأحكام في مهل وتدرّج.

وفي ذلك يروي الإمام البخاري عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: إنما نزل أول ما نزل من القرآن سور من المفصل، فيها ذكر الجنة والنار، حتى إذا ثاب الناس إلى الإسلام نزل الحلال والحرام، ولو نزل أول شيء: لا تشربوا الخمر لقالوا: لا ندع الخمر أبداً، ولو نزل: لا تزنوا، لقالوا: لا لا ندع الزنا.

رابعاً - اقتضت حكمة الله تعالى أن تكون عامة أحكامه التي تضمنها كتابه المبين، جواباً عن أسئلة أو حلاً لمشكلات واقعة، حتى تكون أوقع في النفس وألصق بالحياة. وتلك وسيلة تربوية ظاهرة لا تحتاج إلى مزيد بيان لها. وإنما سبيل ذلك أن تتدرج هذه الأحكام وآياتها في النزول تنتظر مناسباتها وظروفها.

ولذلك نجد أن الكثير من آيِ القرآن إنما نزل جواباً عن سؤال أو حلاً لإشكال، فمن الأول قوله تعالى:

﴿ ويَسألونَكَ عن اليتامى، قُلْ إصلاح لَهُمْ خيْر، وإن تخالِطوهم فإخوانُكم.. ﴾.

وقوله تعالى: ﴿ يَسألونَكَ عن المحيض قُلْ هوَ أذى، فاعتَزلوا النساءَ في المحيض.. ﴾.

وقوله جلّ جلاله: ﴿ يَسألونكَ عن الأنفال، قل الإنفالُ لله والرسول.. ﴾ ومن الثاني قوله تعالى:

﴿ ولا تَنكحوا المشركات حتى يُؤْمنَّ، ولأَمَةٌ مؤمِنة خير من مُشركة ولو أعجَبَتْكم ﴾.

وقوله تعالى: ﴿ إنَّا أنزلنا إليك الكتاب بالحقِّ لتحكُم بين الناس بما أراك الله ولا تكُن للخَائنين خَصيماً ﴾.

فقد نزل كلٌ منها حلاً لمشكلة حدثت، ويطول بنا الحديث لو سردنا لك قصة كلٍ منها.

خامساً - اقتضى التدرّج بالناس في التشريع أن يوجد ثمة ناسخ ومنسوخ، إذ رُبَّ حكم كانت المصلحة والرحمة بالناس تقتضي أخذهم به على مراحل، كتحريم الخمر مثلاً، فقد اكتفى القرآن في أول الأمر ببيان أن أضراره أكثر من فائدته، وذلك في قوله تعالى: ﴿ يسألونك عن الخمْر والميسر، قُلْ فيهما إثم كبير ومنافعُ للناس وإثمُهما أكبرُ من نفعهما ﴾، حتى إذا استقرّ في النفوس

ذلك، نزلت آية تنهى الناس عن السكر في أوقات الصلاة، وذلك في قوله: ﴿ يا أيّها الذين آمنوا لا تقْربوا الصلاةَ وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون.. ﴾ وهو كما ترى تحريم جزئي في فترات متقطعة من الزمن. فلما أخذ الناس أنفسهم بذلك واعتادوا الامتناع عن الخمر في تلك الأوقات، نزلت آية قاطعة تحرمه تحريماً كلياً. وذلك هو قوله تعالى: ﴿ إنما الخمرُ والميسرُ والأنصابُ والأزلامُ رجس من عملِ الشيطانِ فاجتنبوه لعلّكم تفلحون. ﴾ (المائدة: ٩٠).

وأنت خبير أن كل مرحلة من هذه المراحل السابقة إنما هي نسخ لما قبلها، وتصعيد بالناس إلى طور جديد نحو تكامل التشريع واستقراره.

وهذا لا يتم - كما تعلم - إلا بنزول القرآن منجّماً على فترة طويلة من الزمن.

وثمة حِكَم أخرى جليلة لهذه الظاهرة في نزول القرآن، نمسك عن سردها والإطناب فيها، استغناء بما ذكرنا، واكتفاء بالنماذج عن الاستقصاء.

أسباب النّزول

تبينّ لك مما ذكرناه من نزول القرآن منجّماً وأسباب ذلك، أن كثيراً من آيات القرآن كان ينزل بمناسبات ولأسباب.

والواقع أن آيات القرآن تنقسم إلى طائفتين بالنظر لأسباب النزول، فأما الطائفة منها - وهي التي تتعلق بالتشريع والأحكام والأخلاق - فمعظمها كان نزوله مرتبطاً بأسباب ووقائع، وأما الطائفة الأخرى - وهي التي تتحدث عن الأمم الغابرة وما حلّ بها أو عن وصف الجنة والنار والقيامة - ففيها الكثير مما نزل ابتداء بدون سبب أو واقعة معينة.

وسنتحدث أولاً عن حكمة هذا الأمر، ثم عن أمثلة ونماذج لذلك، ثم عن أهمية معرفة أسباب النزول للتمكّن من تفسير الآيات على وجهها الصحيح، ثم عن أهمية «أسباب النزول» من حيث إنه علم مستقل من علوم القرآن وعن اهتمام العلماء بالكتابة عنه و إفراد التآليف فيه.

أولاً - حكمة ارتباط الآيات بأسباب النزول:

ولقد علمت أن في القرآن الكثير مما نزل ابتداء بدون سبب. وإذ تأملت، وجدت أن معظم ما نزل ابتداء إنما هو من نوع الوصف والإخبار، وأن معظم ما نزل بسبب إنما هو من نوع الأوامر والنواهي والتوجيه والإرشاد.

وهذه الظاهرة تدلك على الحكمة فى هذا الأمر.

فهذا النوع الثاني من الآيات، إنما شأنه تحويل حياة الناس إلى الأفضل

وصدّهم عن السيء والقبيح، وهدايتهم إلى الأقـوم. وأنت خبير أن الأفكار التوجيهية والأحكام التشريعية تكون نظرية بمقدار بعدها عن ظروفها وعن ارتباطها بأسبابها العملية. ولن تجد وسيلة إلى ترسيخ حكم من الأحكام في الأذهان وتنبيه الأفكار إلى مدى صلاحه وقيمته، خيراً من أن تعرضه على الناس في مجال تطبيقه وتقدمه عند الحاجة إليه. وإنها لطريقة تربوية معروفة لا تحتمل البحث والمراء.

فمن أجل ذلك قدّم القرآن الكريم إلى الناس أحكامه التشريعية ومعظم توجيهاته الأخلاقيـة منثورة ومقسمـة على الـوقائـع والأحداث، أو الأسئلة والاستشكالات، حتى تمتزج هذه الأحكام مع الوقائع وتغرس في تربة التطبيق فور ظهورها وولادتها، فيكون ذلك أدعى لحفظها وأبين لقيمتها وصلاحيتها.

أما النوع الأول، وهو ما يتعلق بوصف القيامة والجنة والنار، وذكر القصص، فليس الشأن في ذلك متوقفاً على ما ذكرناه، فسيّان في تبليغها للناس وإخبارهم عنها أن تنزل آياتها ابتداء أو لمناسبة وسبب.

ثانياً ـ أمثلة لأسباب النزول.

١ ـ روى مقاتل والكلبي أن رجلاً من غطفان كان عنده مال كثير لابن أخ له يتيم، فلما بلغ اليتيمُ طلب المال، فمنعه عمّه، فترافعا إلى النبي ﷺ، فنزلت الآية:

﴿ وآتوا اليتامى أموالهم، ولا تتبدلوا الخبيث بالطيب، ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم إنه كان حـوباً كبيراً ﴾ (النساء[١]: ٢).

٢ ـ روى البخاري بسنده عن جابر رضي الله عنه قال: عادني رسول الله ﷺ وأبو بكر في بني سلمة يمشيان، فوجداني لا أعقل، فدعا بماء فتوضأ ثم رشّ عليّ منه فأفقت، فقلت كيف أصنع في مالي يا رسول الله؟ فنزل قوله تعالى[٢]:

---

(١) انظر أسباب النزول للواحدي: ص ٨١.

(٢) البخاري كتاب التفسير: ج ١٦٨/٨ مع شرحه فتح الباري.

﴿ يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين، فإن كنَّ نساء فوق اثنتين فلهنّ ثلثا ما ترك.. ﴾ (النساء الآية: ١١).

٣ ـ ذكر علماء التفسير أن أُبيَّ ابن خلف وعقبة بن أبي معيط كانا متحالفين فصنع عقبة طعاماً دعا الناس إليه ودعا رسول الله ﷺ أيضاً، فلما قرب قال رسول الله ﷺ: ما أنا بآكل طعامك حتى تشهد أن لا إله إلاّ الله وأني رسول الله، فقال عقبة: أشهد أن لا إله إلاّ الله وأن محمداً رسول الله، فأكل من طعامه، وكان أُبي بن خلف غائباً، فلما أُخبر بقصته قال: صبأت يا عقبة؟! فقال عقبة: والله ما صبأت ولكن دخل عليّ الرجل فأبى أن يطعم من طعامي إلا أن أشهد له، فاستحييت أن يخرج من بيتي ولم يطعم، فقال أبي: ما أنا بالذي يرضى منك أبداً حتى تأتيه فتبصق في وجهه وتردّ عليه دينه. ففعل ذلك، وقال الضحاك، لما بصق في وجه رسول الله ﷺ عاد بصاقه في وجهه فتشعب شعبتين، فأحرق خديه وكان أثر ذلك فيه حتى الموت[١]. ففي ذلك نزل قوله تعالى:

﴿ ويوم يعضّ الظالم على يديه يقول يا ليتني اتخذت مع الرسول سبيلاً، يا ويلتي ليتني لم أتخذ فلاناً خليلاً، لقد أضلّني عن الذكر بعد إذ جاءني وكان الشيطان للإنسان خذولاً ﴾ (الفرقان: ٢٧).

٤ ـ أخرج الحاكم والترمذي عن عائشة رضي الله عنها، أنه جاء عبد الله بن أُم مكتوم ـ وهو ضرير ـ فقال: يا رسول الله أرشدني وعند النبي ﷺ بعض عظماء المشركين، فجعل النبي ﷺ يعرض عنه ويقبل على الآخرين، فنزل قوله تعالى[٢]:

﴿ عبس وتولى أن جاءه الأعمى، وما يدريك لعلّه يزّكّى، أو يذكّر فتنفعه الذكرى.. ﴾ الآيات.

---

(١) أسباب النزول للواحدي ـ ص ١٩١.
(٢) انظر فتح الباري على صحيح البخاري ب٨/ ٤٨٩.

ثالثاً ـ أهمية معرفة أسباب النزول:

لمعرفة أسباب نزول الآيات، أهمية كبرى في تجلية معانيها، والوقوف على حقيقة تفسيرها، إذ رُبَّ آية من القرآن يعطي ظاهرها دلالات غير مقصودة منها، فإذا وقفت على مناسبتها وسبب نزولها انحسر عنها سبب اللبس وظهرت فيها حقيقة المعنى ومدى شموله واتساعه.

فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ ولله المشرق والمغرب، فأينما تُولوا فثمّ وجه الله، إن الله واسع عليم ﴾ (البقرة: ١١٥).

فالمتبادر من ظاهرها أن الاتجاه في الصلاة ألى كل الجهات سواء، فللمصلي أن يتجه إلى حيث يشاء في صلاته. ولكنك إذا وقفت على سبب نزول هذه الآية رأيت أنها لا تحمل هذه الدلالة المطلقة، وسببها على ما رواه الواحدي في كتابه أسباب النزول، عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ بعث سرية فأصابتهم ظلمة، فلم يعرفوا القبلة، فاتجه كلٌ منهم ناحية حسب ظنه واجتهاده، فلما قفلوا عائدين سألوا رسول الله ﷺ عن ذلك فسكت، فأنزل الله تعالى، ولله المشرق والمغرب فأينما تُولوا فثمّ وجه الله[1].

ولولا معرفة سبب النزول لتمسك الواهمون بمثل قوله تعالى: ﴿ يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس وإثمهما أكبر من نفعهما ﴾ دليلاً على عدم حرمتها لما فيها من المنافع.

فمن أجل ذلك يقول الواحدي في مقدمة كتابه أسباب النزول (.. إذ هي ـ أي أسباب النزول ـ أوفى ما يجب الوقوف عليه وأولى ما تصرف العناية إليه، لامتناع معرفة تفسير الآية وقصد سبيلها دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها)[2].

رابعاً ـ اهتمام العلماء بالكتابة في «أسباب النزول».

ونظراً لهذه الأهمية التي ذكرناها لمعرفة أسباب نزول الآيات ومناسباتها،

(١) أسباب النزول ص ٢٠.
(٢) المرجع السابق: ٤.

اهتم الأئمة رحمهم الله بالكتابة فيها وتجميع الروايات والأخبار المتعلقة بها، بل أخذ العلماء يفردون المؤلفات في هذا الموضوع حتى غدا «أسباب النزول» اسم علم مستقل برأسه من علوم القرآن.

فأقدم من كتب في هذا الفن المحدِّث علي بن المديني شيخ الإمام البخاري، المتوفى عام (٢٣٤).

وممّن ألّف فيه، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري المتوفى عام (٤٦٨ هـ)، ومنهم الحافظ بن حجر العسقلاني المتوفى عام (٨٥٢ هـ)، ومنهم الإمام السيوطي المتوفى عام (٩١١ هـ)[١].

وبما أوضحناه لك من تدرّج القرآن في النزول، ونزول الكثير منه لأسباب ومناسبات، تعلم أن القرآن لم تنزل آياته على الرسول ﷺ طبق هذا الترتيب الذي تراه وهو الترتيب الذي كان في مكنون علم الله تعالى، وتنزَّل به جملة واحدة إلى السماء الدنيا. وإنما كان ينزل من ذلك ما تدعو إليه الحاجة ويتناسب مع تدرّج التشريع، حتى تكامل كله.

---

(١) انظر الاتقان في علوم القرآن للسيوطي ١/٤٧.

كيفية جمع القرآن وكتابته

والأدوار التي مرّت على ذلك

أولاً ـ ترتيب القرآن وكتابته في عهد رسول الله ﷺ.

استغرق نزول القرآن من الزمن ثلاثة وعشرين عاماً، هي جملة العمر الذي تكامل فيه هذا الكتاب العظيم نزولاً وترتيباً بين سوره وآياته: روى البخاري عن عائشة وابن عباس أنهما قالا: لبث النبي ﷺ بمكة عشر سنين ينزل عليه القرآن وبالمدينة عشراً(١).

فكيف تم ترتيبه وتنسيقه بهذا الشكل، وهل كان ثمة من يكتب كل ما ينزل منه في عهده ﷺ؟

أما الترتيب والتنسيق فإن الأحاديث الواردة في هذا الشأن تتفق على أن ترتيب الآيات إلى جانب بعضها، حسبما عليه المصحف الآن، إنما هو ترتيب توقيفي، لم يجتهد فيه رسول الله ﷺ ولا أحد من الصحابة في عهده أو من بعده وإنما كان يتلقى ترتيبها إلى جانب بعضها وحياً من عند الله تعالى بواسطة جبريل عليه السلام.

روى أحمد بإسناده عن عثمان بن أبي العاص قال: كنت جالساً عند رسول الله ﷺ، إذ شخص ببصره ثم صوبه قال: «أتاني جبريل فأمرني أن أضع هذه الآية هذا الموضع من هذه السورة: ﴿إن الله يأمرُ بالعَدْلِ والإحسان وإيتاءِ ذي القُربى﴾ الآية.

---

(١) صحيح البخاري: ٦/٩٦. ويلاحظ أن عائشة رضي الله عنها أسقطت المدة التي فتر فيها الوحي، وهي في بعض الأقوال ثلاث سنوات، ويقصده هذا الحديث.

وروى القرطبي بسنده عن ابن عباس قال: آخر ما نزل من القرآن:

﴿ واتّقوا يوماً تُرجعونَ فيه إلى الله ثم تُوفَّى كلُّ نفس ما كَسَبتْ وهمْ لا يُظلَمون ﴾. فقال جبريل يا محمد، ضعها في رأس ثمانين ومائتين من البقرة»(١).

وروى البخاري بسنده عن ابن الزبير، قال قلت لعثمان: هذه الآية التي في البقرة ﴿ والذين يُتوفَون منكم ويذَرُون أزواجاً ﴾ - إلى قوله ﴿ غيرَ إخراجْ ﴾ قد نسختها الآية الأخرى فلم تكتبها؟ فقال: يا ابن أخي، لا أغير شيئاً من مكانه.

وبناءً على ذلك فقد تم إجماع العلماء ومختلف المؤرخين والباحثين على أن ترتيب آيات القرآن عمل توقيفي من قِبَل الله عزّ وجلّ.

وما يقال عن ترتيب الآيات، هو الذي يقال أيضاً في ترتيب السور ووضع البسملة في الأوائل. قال القاضي أبو بكر بن الطيب، رواية عن مكّي رحمه الله في تفسير سورة «براءة»: إن ترتيب الآيات في السور ووضع البسملة في الأوائل هو توقيف من النبي ﷺ، ولما لم يؤمر بذلك في أول سورة براءة تركت بلا بسملة. وروى القرطبي عن ابن وهب قال: سمعت سليمان بن بلال يقول سمعت ربيعة يَسْأل: لم قدمت البقرة وآل عمران، وقد نزل قبلهما بضع وثمانون سورة، وإنما نزلتا في المدينة؟ فقال ربيعة: قد قُدِّمتا وأُلِّف القرآن على علم ممّن أَلَّفه(٢).

إلّا أنه وقع بحث بين علماء هذا الشأن في حكم من أحبّ أن يرتب سور القرآن طبقاً لتاريخ نزولها لا لترتيبها الأخير الذي بأمر به الرسول ﷺ، هل هو عمل جائز أم لا؟ وليس لنا في هذا المجال غرض يتعلق بهذا البحث.

وأما كتابته فانت تعلم أن النبي ﷺ كان أُمياً لا يقرأ ولا يكتب، أجمع

---

(١) تفسير القرطبي ١ - ٦١ وانظر صحيح البخاري ج: ٥ كتاب التفسير ص: ١٦٥.
(٢) انظر تفسير القرطبي: ١ - ٥٩ و٨ - ٦١.

على ذلك عامّة المؤرخين والباحثين. قال الله عزّ وجلّ: ﴿ وما كنت تَتلو من قبْلِهِ من كتابٍ ولا تخطُّه بيَمينك، إذاً لارتابَ المُبطلون ﴾.

إلّا أنه كان يعهد بكتابة ما يتنزل عليه من القرآن إلى أشخاص من الصحابة بأعيانهم، كان يطلق عليهم اسم كُتَّاب الوحي، وأشهرهم الخلفاء الأربعة، وأُبي بن كعب، وزيد بن ثابت، ومعاوية بن أبي سفيان، والمغيرة بن شعبة، والزبير بن العوّام، وشرحبيل بن حسنة، وعبد الله بن رواحة[1].

وقد كانوا يكتبون القرآن فيما تيسر لهم من العظام والسعف وألواح الحجارة الرقيقة. وقد كانوا يضعون هذا الذي يكتبونه في بيت رسول الله ﷺ، ثم يكتبون منه لأنفسهم صوراً أخرى يحفظونها لديهم[2].

فعمل كتاب الوحي في عهده ﷺ لم يكن جمعاً لكتاب الله تعالى بين دفتين وإنما كان مجرد تسجيل كتابي له على متفرقات العظام والحجارة والأوراق وغيرها، مع ترتيب سوره وآياته حسب ما يوحى به إلى رسول الله ﷺ.

ولقد كان في الصحابة من يتتبع آيات القرآن وترتيبها فيحفظها عن ظهر قلب، حتى حفظوا بذلك القرآن كله، فمن مشاهيرهم: عبد الله بن مسعود، وسالم بن معقل، ومعاذ بن جبل، وأُبيّ بن كعب وزيد بن ثابت.

وكان سائر الصحابة يشتركون بحفظ مقادير كبيرة من القرآن، حسب ما يكون كتب منه لنفسه أو حسب ما يتيسر له. وظل الصحابة يعكفون على حفظ القرآن غيباً حتى ارتفعت نسبة الحفّاظ منهم إلى عدد لا يحصى، يدلك على ذلك ما يذكره الرواة من أن موقعة اليمامة التي وقعت في زمن أبي بكر رضي الله عنه قد قتل فيها سبعون صحابياً من حَفَظة القرآن، وروى القرطبي أنهم سبعمائة، وهي رواية ضعيفة ولا شك[3]، إلا أنك تستطيع أن تفهم من ذلك نسبة الصحابة الذين يحفظون القرآن في صدورهم.

---

(١) انظر فتح الباري: ٩ ـ ١٨.

(٢) التحقيق أن كتّاب الوحي كانوا يضعون ما يكتبونه من القرآن في بيت رسول الله ﷺ. قال ذلك المحاسبي في كتاب «فهم السنن» وانظر البرهان للزركشي ١ ـ ٢٣٨ والإتقان للسيوطي ١ ـ ٥٨.

(٣) انظر تفسير القرطبي: ١ ـ ٥٠

ويتضح لك من هذا الذي ذكرناه أن القرآن وعاه الصدر الأول من الصحابة وبلغوه إلى من بعدهم بطريقتين:

إحداهما : الكتابة التي كانت تتم بأمر الرسول عليه الصلاة والسلام لأشخاص بأعيانهم وكل إليهم هذا الأمر.

الثانية : حفظه في الصدور عن طريق التلقّي من كبار قرّاء الصحابة وحفّاظهم الذين تلقّوه عن رسول الله ﷺ؛ وأقرّهم على كيفية النطق والأداء.

كما يتضح لك أن القرآن رغم ذلك لم يجمع في مصحف على عهده ﷺ؛ والسبب هو ضيق الوقت بين آخر آية نزلت منه وبين وفاته عليه الصلاة والسلام؛ فقد علمت مما ذكرناه أن الفترة بينهما لم تزد على تسع ليالٍ في أكثر الروايات وأقربها إلى الاعتماد.

ثانياً ـ ما جدَّ من ذلك في عهد أبي بكر:

قلنا إن القرآن كتب كله في عهد الرسول ﷺ، ولكن متفرقاً دون أن يجمع في مصحف واحد بين دفتين كما هو اليوم.

فلما توفي النبي ﷺ وتولى الخلافة من بعده أبو بكر رضي الله عنه، ووقعت معركة اليمامة التي قتل فيها كما قلنا عدد كبير من حَفَظة القرآن أشار عمر بن الخطاب على أبي بكر رضي الله عنهما بجمع القرآن وحِفظه بين دفتين مخافة أن يموت أشياخ القرّاء كأبيّ وابن مسعود فيختلف الناس في قراءته إذ لا يكون عندهم إمام يجمعون عليه.

ولننقل لك نص ما رواه البخاري في ذلك. روى البخاري عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: أرسل إليَّ أبو بكر مقتل أهل اليمامة (أي عندما قتل أهل اليمامة) فإذا عمر بن الخطاب عنده قال أبو بكر رضي الله عنه، إن عمر أتاني فقال إن القتل قد استحرَّ يوم اليمامة بقرّاء القرآن وإني أخشى أن يستحرّ القتل بالقرّاء بالمواطن فيذهب كثير من القرآن، وإني أرى أن تأمر بجمع القرآن. قلت لعمر: كيف تفعل شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ، قال عمر: هذا

والله خير، فلم يزل عمر يراجعني حتى شرح الله صدري لذلك، ورأيت في ذلك الذي رأي عمر قال زيد: قال أبو بكر: إنك رجل شاب عاقل لا نتهمك، وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله ﷺ، فتتبَّع القرآن فاجمعه. فوالله لو كلفوني نقل جبل من الجبال، ما كان أثقل علي مما أمرني به من جمع القرآن.. فتتبعت القرآن أجمعه من العسب واللخاف وصدور الرجال، حتى وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري لم أجدها مع أحد غيره: «لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم». فكانت الصحف عند أبي بكر حتى توفاه الله ثم عند عمر حياتَه، ثم عند حفصة بنت عمر رضي الله عنها[1].

فالجديد الذي أمر به أبو بكر رضي الله عنه، هو جمع ما تفرق من الرقاع والعسب وغيرها، ثم استنساخها منها إلى صفحات مرتبة مجتمعات، تكون محفوظة في دار الخلافة ومرجعاً للمسلمين في كيفية القراءة والأداء. ولم يكن عبارة عن مجرد جمع تلك القطع المتناثرة إلى بعضها بخيط، كما قد يتصور بعض الناس ويفهمه من كلمة «جمع القرآن» وقول أبي بكر لزيد «فتتبّع القرآن فاجمعه». وإنما كانت مهمة زيد التي وكلت إليه هي جمع هذه المتفرقات ثم الكتابة على منوالها من جديد.

يدلّ على ذلك ما رواه ابن أشتة في المصاحف عن الليث بن سعد قال: أول من جمع القرآن أبو بكر وكتبه زيد. وأكد ذلك الحارث المحاسبي في كتابه فهم السنن. ويؤكد ذلك ما رواه ابن أبي داود من طريق هشام بن عروة عن أبيه أن أبا بكر قال لعمر ولزيد: اقعد على باب المسجد، فمن جاءكما بشاهدين على شيء من كتاب الله، فاكتباه. قال ابن حجر في الفتح: ورجاله ثقات[2].

وإذا وقفت على النهج الذي كان يسير عليه زيد رضي الله عنه في الاستيثاق من الآية عند كتابتها، أدركت مدى الدقة العظيمة التي امتدت مع المراحل التاريخية المختلفة لكتابة القرآن وجمعه. فقد كان لا يكتب من القرآن

---

(١) البخاري: ٦ ـ ٩٨.

(٢) انظر الإتقان: ١/٥٨ وفتح الباري: ٩/١١.

آية إلا بشاهدين يجتمعان عليها من حيث اللفظ والأداء وهما الحفظ والكتابة، رغم أنه كان هو نفسه في مقدمة حفّاظ القرآن غيباً، فكان في غِنىً عن أن يحمّل نفسه هذا الجهد، ولكن الورع في الدين والحيطة في النقل حمّلاه على أن يضع نفسه ـ من أجل أنه هو الذي تولى الكتابة ـ في الموضع الأخير بعد عامّة الصحابة.

وهذا المنهج الشديد الذي اتّبعه زيد، هو الذي يفسر لك معنى قوله أنه لم يجد الآيات الأخيرة من سورة التوبة إلا مع أبي خزيمة الأنصاري. فليس معنى كلامه هذا أنه اعتمد في كتابتها على خبر الواحد فقط وهو أبو خزيمة، وإنما هو مزيد في الحيطة منه، فهو لا يكتفي بحفظه وحفظ بقية الصحابة لها باللسان، بل لا يكتفي مما كتب أيضاً إلا بالذي كان داخلاً منه تحت إشرافه عليه الصلاة والسلام وتولى كتابته أحد كتّاب الوحي أنفسهم. فمن أجل ذلك ظلّ متوقفاً عن تسجيل هذه الآيات رغم حفظه لها ورغم وجودها في صدور عامّة الصحابة إلى أن عثر لها على الشاهد الثاني أيضاً وهو الكتابة الموثوقة الصحيحة.

قال أبو شامة: وكان غرضهم أن لا يُكتب إلا من عين ما كتب بين يدي النبي ﷺ، لا من مجرد الحفظ، قال ولذلك قال في آخر سورة التوبة لم أجدها مع غيره ـ أي غير أبي خزيمة الأنصاري ـ أي لم أجدها مكتوبة مع غيره. لأنه كان لا يكتفي بالحفظ دون الكتابة(١).

ثالثاً ـ ما جدّ من ذلك في خلافة عثمان:

وقد ظلّ الأمر على ما قام به أبو بكر رضي الله عنه، مدة خلافته، ثم مدة خلافة عمر رضي الله عنه، وفي صدر من خلافة عثمان رضي الله عنه. إلا أنه حدث بعد ذلك أمر نبّه المسلمين إلى ضرورة وجود نُسخ متعددة من هذا المصحف الإمام الذي اعتمده الخلفاء، لتوزيعها في الأمصار وجمع الناس عليها، كي لا يكون للعجمة واللهجات المختلفة سبيل إلى اختلاف الناس في القراءة أو إلى تحريف شيء من القرآن لفظاً أو أداء.

---

(١) انظر الإتقان: ٥٨/١، وفتح الباري: ١٢/٩.

ولننقل لك مرة أخرى ما رواه البخاري بسنده في ذلك: (عن ابن شهاب أن أنس بن مالك حدّثه أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان، وكان يغازي أهل الشام في فتح أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق، فأفزع حذيفة اختلافُهم في القراءة، فقال حذيفة لعثمان: يا أمير المؤمنين، أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى، فأرسل عثمان إلى حفصة أن أرسلي إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف، ثم نردّها إليك، فأرسلت بها حفصة إلى عثمان، فأمر زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن حارث بن هشام، فنسخوها في المصاحف، وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم. ففعلوا حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف، ردّ عثمان الصحف إلى حفصة، فأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق)[١].

وإنك لتدرك من هذا النص أن هنالك فرقاً من ثلاثة وجوه بين ما فعله عثمان رضي الله عنه وما كان قد فعله من قبله أبو بكر رضي الله عنه.

الأول: أن السبب فيما فعله عثمان إنما هو ما رآه من الاختلاف بعض المسلمين في قراءة القرآن، من أثر اتساع الفتوحات ودخول قدر كبير من الأعاجم في الإسلام، يدلك على ذلك ما قاله حذيفة بن اليمان وقد أفزعه ما رآه من بادرة الاختلاف في قراءة القرآن، وهذا ما حمله رضي الله عنه على أن يتشدد في المسألة فيأمر بإحراق كل ما يوجد من صحف ومصاحف أخرى في أيدي الناس، حصراً للاعتماد وحيطة في الضبط، وإنما كان ذلك منه بعد أن جمع المهاجرين والأنصار وجلّة أهل الإسلام وشاورهم في الأمر، فاتفقت كلمتهم على استنساخ المصاحف المتعددة من الأصل المعتمد واطراح ما سواها. روى القرطبي عن عمير بن سعيد قال علي رضي الله عنه: لو كنت الوالي وقت عثمان لفعلت في المصاحف مثل الذي فعل عثمان[٢].

---

(١) صحيح البخاري: ٦ ـ ٩٩.

(٢) انظر تفسير القرطبي: ١ ـ ٥٢، و٥، والبرهان: ١ ـ ٢٣٠.

أما ما فعله أبو بكر فإنما كان ذلك بسبب مصرع كثير من حفّاظ القرآن، كما قد رأيت.

الثاني: اعتمد عثمان رضي الله عنه في كتابة المصاحف على لجنة مكونة من أربعة أشخاص من كبار القرّاء والحفّاظ، من بينهم زيد بن ثابت. أما الجمع الأول فقد اعتمد فيه أبو بكر كما قد رأيت على زيد بن ثابت فقط، ولعلّ سبب هذا الفرق مضاعفة الجهد هنا بسبب كتابة النسخ المتعددة.

الثالث: الصحف التي جمعت في المرة الأولى، إنما كان المراد منها أن تبقى في دار الخلافة معتمداً ومرجعاً للدولة، إذ لم يكن في البال ما تسرب إلى بعض الألسنة أخيراً من الاختلاف في قراءة القرآن بسبب شيوع العجمة واتساع الرقعة الإسلامية. أما هذه الكتابة الثانية فإنما أريد منها اعتمادها ثم توزيعها في الأمصار لتتوحد القراءة على أساسها.

إلا أن الباحثين اختلفوا في عدد المصاحف التي استنسخها، والراجح الذي عليه أكثرهم أنها سبعة مصاحب، استبقى واحداً منها عنده وهو الذي سمي بالمصحف الإمام ووزع سائرها على الكوفة والبصرة والشام واليمن ومكة والبحرين[1].

ثم إنك إذا تأملت في قصة هذا الجمع الثاني وقفت على حقيقتين لا بدّ من إدراكهما:

الأولى: ترتيب مصاحف عثمان ورسمها إنما كان على نسق ما كتبه زيد بن ثابت في الجمع الأول، إذ إن الصحف التي اعتمد عليها إنما كانت كما علمت من كتابة زيد، بعد أن أمره كلٌ من أبي بكر وعمر بذلك، وزيد بن ثابت هذا هو من أشهر الصحابة ضبطاً للقرآن وحفظه، وهو صاحب العرضة الأخيرة للقرآن على رسول الله ﷺ قبيل وفاته، فأقرّه الرسول عليه الصلاة والسلام، وأمر الناس بأخذ القرآن عنه، ومن هنا قطع كافة العلماء والباحثين

---

(١) البرهان: ٢ ـ ٢٤٠.

بأن هذه المصاحف التي وزّعها عثمان في الأقطار هي الصورة المحققة الدقيقة للقرآن الذي نزل على رسول الله ﷺ والذي كان يُتلى به.

الثانية: أن القرآن إنما نزل بلهجة قريش فينبغي أن يكتب أيضاً برسمهم وطريقة كتابتهم، تفهم ذلك من قول عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن ـ أي إملاءً ولهجة ـ فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم.

وقد تم هذا العمل العظيم الذي قام به عثمان بن عفان رضي الله عنه في عام ٢٥ للهجرة. أما ما قام به أبو بكر رضي الله عنه فقد كان بعد موقعة اليمامة في العام الثاني عشر للهجرة.

ثم إن الصحف التي أعادها عثمان رضي الله عنه إلى حفصة، بقيت عندها إلى وفاتها. ومن هنا تعلم أن هذه الصحف لم تكن من بين الصحف أو المصاحف التي أحرقت. قالوا وقد حاول مروان بن الحكم في عام ٦٥ أن يأخذها منها ليحرقها، فأبت، حتى إذا توفيت أخذ مروان الصحف وأحرقها، وقال مدافعاً عن وجهة نظره: إنما فعلت هذا لأن ما فيها قد كتب وحفظ بالمصحف الإمام، فخشيت إن طال بالناس زمان أن يرتاب في شأن هذه الصحف مرتاب[1].

وما هو إلا أن توزعت هذه المصاحف في البلدان الإسلامية حتى أحرق كل امرىء ما كان عنده من قبل. وأقبلوا يعكفون على استنساخ المصاحف من هذه الأصول الوثيقة المعتمدة، إلى جانب دراستها وتلقّيها مشافهة من كبار القرّاء الذين كان يبعثهم عثمان رضي الله عنه إلى الأمصار ليتلقى الناس منهم كتاب الله عزّ وجلّ.

هذا ونستطيع أن نقطع بأن واحداً من المصاحف العثمانية كان باقياً في دمشق بمسجد بني أمية الكبير حتى القرن الثامن الهجري، حيث يقول ابن كثير

---

(١) مباحث علوم القرآن للدكتور صبحي الصالح نقلاً عن كتاب المصاحف لابن أبي داود ص: ٧٤.

في كتابه فضائل القرآن: (أما المصاحف العثمانية الأئمة فأشهرها اليوم الذي في الشام بجامع دمشق عند الركن شرقي المقصورة المعمورة بذكر الله)[1].

أما بعد ذلك، فالحديث عن تحقيق هذه النسخ ونقلها بين المكتبات والمتاحف والبلدان، أمر يطول ولسنا بصدد هذا البحث.

فإذا تأملت في هذه الخلاصة التي سردناها من تاريخ هـذا الكتاب العظيم، منذ نزوله على قلب المصطفى ﷺ إلى وصوله إلينا اليوم من حيث الأدوار التي تدرج فيها كتابة وجمعاً، وتلقياً ودرساً ـ تصورت أنك من هذا الكتاب المبين أمام شمس واضحة مشرقة تسير أمام عينيك في قبة السماء الصافية، ليس حولها مزقة سحاب تغشي عليها وليس بينك وبينها أي زوبعة أو ضباب يحجبها عنك.

سلسلة متصلة من التدوين الكتابي الدقيق، والتلقّي الشفهي السليم، يسيران جنباً إلى جنب في مطابقة واتفاق، منذ بزوغ فجر هذا التنزيل إلى هذه الساعة من يومنا هذا، لا ترى فيها حلقة مفقودة أو ثغرة ينفذ منها الشك أو اختلافاً يبعث على الريبة.

فأي خبر أو كتاب سار خلال القرون في مثل هذا النفق المحكم العجيب في الحفظ والوقاية؟ اللهمّ إن العقل لا يفهم من ذلك إلا أنه تصديق الدهر والقرون لقوله تعالى: ﴿ إنّا نحن نزّلنا الذكر وإنّا له لحافظون ﴾ وقوله تعالى: ﴿ كِتابٌ لا يَأتِيه الباطِلُ من بينْ يَديْهِ ولا مِنْ خلْفهِ تنزيلٌ من عزيز حميد ﴾.

---

(١) انظر المرجع السابق: ٩٠.

رَسمُ القُرآن

والمراحل التحسينية التي تدرّج فيها

مما لا شك فيك، أن الصحف التي كانت قد كتبت على عهد النبي ﷺ، والمصاحف العثمانية التي وزعت على الأمصار، كانت كلها خالية عن الشكل والنقط. وكان العرب إذ ذاك يهتدون إلى النطق السليم بوسيلتين:

إحداهما: السليقة العربية الأصيلة التي كانوا يتمتعون بها، والأصالة اللغوية التي كانت فطرتهم مطبوعة عليها، فلم يكن لما عرف بعد ذلك باسم اللحن أي سبيل إلى ألسنتهم، وليس لديهم أي فقر في فهم المعنى الصحيح للفظ من الألفاظ العربية أو في الشكل السليم للنطق بها.

الثانية: التلقي والمشافهة، وقد قلنا إن القرآن كان يضبط ويحفظ، بكلٍّ من وسيلتي الكتاب والتلقّي، فلا الكتابة وحدها كانت معتمداً كافياً لهم، ولا التلقي وحده كان أساساً معتمداً عندهم، بل الأمر إنما يعتمد على كلا الوسيلتين.

فكان التلقي يزيد من وضوح الكتابة، ويزيل ما قد يتصور من اللبس في النطق ببعض الكلمات، كتلك التي تحتمل عدداً من وجوه الأداء والقراءة، بسبب عدم توفر النقط فيها. على أن رخصة النطق بالأحرف السبعة في أول عهد العرب بالقرآن ساهمت باعتبارها وسيلة ثالثة في تسهيل ضبط القرآن دراسة وحفظاً، وأورثت طمأنينة بعدم الوقوع في أي لبس أو وهم، عند النطق بهذه الكلمات المحتملة.

ومما لا ريب فيه أيضاً، أن رسم المصاحف العثمانية التي نسخت على

هدي الصحف الأولى، يقوم على إملاء خاص به في ذلك العصر وفيما بعده أيضاً. وإنك لتجد في إملائه من أنواع الزيادات والحذف للحروف والمدود وطريقة الرسم، ما لم يكن معهوداً حتى عند كثير من القبائل العربية إذ ذاك.

إلا أنه كان يتفق في جملته مع الرسم القرشي في ذلك الوقت، ومن هنا قال عثمان رضي الله عنه للكاتبين: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في كلمة من كلمات القرآن، فاكتبوها بلسان قريش، فإن القرآن أُنزل بلسانهم[1].

ولقد ظهر تطبيق هذه الوصية، عندما اختلف الكتّاب الأربعة في كيفية رسم «التابوت» في قوله تعالى: ﴿وقال لهم نبيّهم إن آية ملكه أن يأتيكم التابوت فيه سكينة من ربكم..﴾ (البقرة: ٢٤٨)، فقد قال زيد «التابوه» وقال القرشيون «التابوت» وترافعوا إلى عثمان فقال: اكتبوا «التابوت» فإنما أُنزل القرآن على لسان قريش[2].

فقد علمت إذاً، أن في الرسم القرآن في عهده الأول، ظاهرتين:

الظاهرة الأولى: أن له إملاءً خاصاً به من حيث كيفية كتابة الهمزة مثلاً، أو الأحرف اليائية والواوية ومن حيث الزيادة والنقص وما شابه ذلك.

الظاهره الثانية: أنه كان مجرداً عن الشكل الذي يوضّح إعرابه، وعن النقط الذي يميز الأحرف المعجمة عن المهملة.

فأما الظاهرة الأولى: فقد استمرت فيما بعد، ولم يطرأ عليها تغيير أو تحوير يذكر، فقد أخذ الناس يعتبرون الرسم القرآني رسماً معيناً خاصّاً به ولم يجدوا ما يدعو إلى مدّ يد التغيير إليه، بعد أن وصل إليهم بهذا الشكل صورة طبق الأصل للكتابة المعتمدة الأولى، بل لقد رأى العلماء أن الحيطة في حفظ القرآن تدعو إلى وجوب إبقائه على شكله الأول، وتحريم أو تكريه أي تطوير كتابي فيه، تطبيقاً للقاعدة الشرعية الكبرى: سدّ الذرائع.

---

(١) صحيح البخاري: ٦ ـ ٩٨.

(٢) البرهان: ١ ـ ٣٧٦، والإتقان: ١ ـ ٩٨.

روى أبو عمرو الداني عن أشهب، قال: سُئل مالك رحمه الله: هل يكتب المصحف على ما أخذته الناس من الهجاء؟ فقال: لا، إلا على الكتبة الأولى، وسُئل مالك مرة أخرى عن الحروف في القرآن مثل الواو والألف: أترى أن تغير من المصحف إذا وجدوا فيه ذلك؟ فقال: لا:

وذهب أحمد بن حنبل رحمه الله إلى أنه تحرم مخالفة خط مصحف عثمان في ياء أو واو أو ألف أو غير ذلك(١).

وليس يعنينا هنا، أن نعرض لتحقيق الحكم الشرعي في هذا الأمر، خصوصاً في مجالات التعليم والتدريس، إنما الذي نقصد إليه هو أن نتأمل في مدى الحيطة والشدّة العجيبتين اللتين صينَ بهما القرآن خلال تاريخ وصوله إلينا.

أما الظاهرة الثانية: فقد دخلها التطوير.والتحسين فيها بعد، كما نجد أثر ذلك في رسم المصاحف في عصرنا هذا.

وأصحّ ما قيل عن تاريخ أول طور تحسيني دخل رسم القرآن، أنه كان في عهد التابعين في منتصف القرن الأول للهجرة، وأصحّ ما قيل فيمن باشر ذلك أنه أبو الأسود الدؤلي الذي توفي عام تسع وستين. فقد أجمعت روايات الثقات ـ كما يقول المرحوم مصطفى صادق الرافعي ـ على أن أبا الأسود الدؤلي هو أول من وضع النحو بإشارة من علي ابن أبي طالب رضي الله عنه.

ولعلك تقول: فما علاقة وضع النحو بتحسين رسم القرآن، وهل يلزم من أن أبا الأسود الدؤلي هو الواضع للنحو أن يكون هو أول مباشر لتحسين الرسم القرآني؟

والجواب: إن عامّة روايات هؤلاء الثقات تتفق على أن سبب وضعه النحو هو ما رآه أو قيل له من شيوع اللحن في قراءة القرآن، كما تتفق معظم هذه الروايات ـ ومنها رواية أبي الطيب اللغوي وابن النديم وابن عساكر ـ على

---

(١) انظر البرهان: ١ ـ ٢٧٩.

أن وضعه للنحو كان مصحوباً بتنقيط المصحف[١].

ولعلّ الرواية التي ساقها ابن خلكان تجمع القدر المشترك بين مختلف تلك الروايات، وإليك ما يقوله في ذلك: كان أبو الأسود الدؤلي لا يخرج شيئاً أخذه من علي بن أبي طالب رضي الله عنه إلى أحد (يقصد به الرقعة التي كان قد أعطاه إياها وفيها قواعد أولية للنحو) حتى بعث إليه زياد بن أبيه ـ والي العراق يومئذ ـ أن اعمل شيئاً يكون إماماً ويعرف به كتاب الله عزّ وجلّ، فاستعفاه من ذلك، حتى سمع أبو الأسود قارئاً يقرأ: (إن الله بريء من المشركين ورسوله بالكسر) فقال: ما ظننت أنّ أمر الناس آل إلى هذا، ورجع إلى زياد فقال: أفعلُ ما أمر به الأمير؛ فليبغني كاتباً لقناً يفعل ما أقول له، فأتي بكاتب من عبد القيس فلم يرضه، فأُتي بآخر، فقال له أبو الأسود إذا رأيتني قد فتحت فيّ بالحرف، فانقط نقطة فوقه، وإن ضممت فمي فانقط بين يدي الحرف، وإنّ كسرت فاجعل النقطة من تحت، ففعل ذلك[٢].

فإذا تأملت في هذا الخبر ـ وهو كما قلت لك قدر مشترك للروايات التي ساقها ابن عساكر وابن النديم وأبو الطيب اللغوي ـ علمت أن الذي بدأ بتحسين رسم القرآن هو أبو الأسود الدؤلي، وعلمت أن هذا التحسين هو وضع النقط للقرآن؛ وأنه لم يكن يقصد به تمييز الحروف المهملة عن المعجمة كما هي وظيفة النقط فيما نعلم، وإنما كان يُراد به الشكل الذي يقوم مقام الفتح والكسر والضم منعاً عن اللحن في القراءة وعلمت أيضاً أنه إنما وضع النحو من حيث نقَّط القرآن وأن الذي دفعه إلى وضع النحو وتقعيد قواعده وإبراز الرقعة التي كان قد أعطاه إيّاها علي بن أبي طالب، هو ما أفزعه من سماع اللحن في تلاوة القرآن.

ولعلك تسمع بعد هذا، عن روايات تقول بأن يحيى بن يعمر

---

(١) انظر وفيات الأعيان: ١ ـ ٢٤٠، وانظر كتاب «النحو العربي» للأستاذ الدكتور مازن المبارك ص ١٠٠ ـ ٢٩ فقد عرض فيه لتحقيق واسع فيما روي من خبر أول واضع للنحو، وقارن بين مختلف الروايات في ذلك.

(٢) وفيات الأعيان: ٢٢ ـ ٤٠.

(ت: ١٢٩) هو أول من نقط القرآن، أو أن الذي بدأ بذلك هو نصر بن عاصم الليثي (ت ٨٩). وهي في الحقيقة لا تنافي ما نقلناه، فقد كان كلٌ من يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم تلميذين لأبي الأسود الدؤلي، وقد كان يحيى بن يعمر قاضياً بمرو، فلعله عمد فنقط مصحفه على نحو ما فعل أستاذه، قبل أن يفعل ذلك هناك أحد غيره، وأما عمل نصر بن عاصم فهو في أغلب الظن إنما يعتبر طوراً آخر من التحسين بعد العمل الذي قام به أبو الأسود، تدلُ على ذلك الرواية التي ساقها ابن خلكان، إذ يقول (ثم كثر التصحيف وانتشر بالعراق؛ ففزع الحجاج بن يوسف إلى كتّابه، فسألهم أن يضعوا لهذه الحروف المشتبهة علامات، فيقال إن نصر بن عاصم قام بذلك)[1]. فأنت ترى أن الحجاج إنما أمر كتّابه أن يعملوا شيئاً تتميز به الحروف المشتبهة في القرآن، والحروف المشتبهة إنما هي المهملة والمعجمة كالحاء والجيم والعين والغين. فيكون عمل نصر ابن عاصم إن صحّت الرواية تنقيطاً، لتمييز المتشابه من الحروف لا لضبط الشكل والإعراب كما فعل أبو الأسود.

ثم إن هذا التحسين الذي ذكرناه، دخل طوراً ثانياً، بل أخذ يتدرَّج في أطوار متلاحقة، لا يمكننا أن نضبط كلاً منها بتاريخ دقيق صحيح، وأن ننسبه إلى شخص معين في رواية موثوقة.

ولكن مما لا شك فيه أن للحجاج عملاً عظيماً في ذلك بقطع النظر عن تفاصيل ما قام أو أمر به كما يقول الدكتور صبحي الصالح[2]. ومما لا شك فيه أيضاً أن النقط والشكل تكامل وجودهما في القرآن على عهد الخليل بن أحمد (المتوفى: ١٧٠) عندما ألّف كتابه في النقط والشكل[3].

وظلت الخطوات التحسينية في رسم القرآن مطّردة إلى يومنا هذا، ابتغاء تحقيق المزيد من ضبطه وتسهيل قراءته. إلا أن الظاهرة الأولى المتعلقة بإملائه

---

(١) انظر المرجع السابق: ١ ـ ١٣٥.
(٢) انظر كتاب مباحث في علوم القرآن للدكتور صبحي الصالح: ٩٧.
(٣) وفيات الأعيان: ١ ـ ١٧٢.

ظلت ـ كما ترى ـ على الشكل الذي كتبت به الصحف الأولى والمصاحف العثمانية.

ومن هذا الذي ذكرناه يتضح لك أن علم النحو لم يقعد ويدوّن إلا خدمة لضبط القرآن، كما قد رأيت، وستجد فيما بعد أن معظم العلوم العربية الأخرى إنما قامت لخدمة القرآن أو نبعت من مضمونه.

أما عن تاريخ طباعة القرآن، فيقول الدكتور صبحي الصالح: قد ظهر القرآن مطبوعاً للمرة الأولى في البندقية في حدود سنة ١٥٣٠، ولكن السلطات الكنسية أصدرت أمراً بإعدامه حال ظهوره.. ثم ظهرت أول طباعة إسلامية خالصة للقرآن في سانت بترسبوغ، بروسيا سنة ١٧٨٧. ثم عنيت الآستانة ابتداء من سنة ١٨٧٧ بهذا الأمر العظيم[١].

---

(١) مباحث في علوم القرآن: ١٠٣.

الأحرُف السَّبْعَة

وهذا أيضاً بحث من أهم ما يتعلق بتاريخ القرآن وكيفية نزوله.

ولنبدأ بما ورد في ذلك من الأحاديث الصحيحة عن رسول الله ﷺ:

روى مسلم عن أُبيّ بن كعب أن النبي ﷺ كان عند أضاة بني غفار (غدير صغير، بموضع قرب مكة) فأتاه جبريل عليه السلام فقال له: إن الله يأمرك أن تقرىء أُمتك القرآن على حرف، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته وإن أُمتي لا تطيق ذلك. ثم أتاه ثانية فقال: إن الله يأمرك أن تقرىء أُمتك القرآن على حرفين، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أُمتي لا تطيق ذلك. ثم جاءه الثالثة فقال: إن الله يأمرك أن تقرىء أُمتك القرآن على ثلاثة أحرف: فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته وإن أُمتي لا تطيق ذلك، ثم جاءه الرابعة فقال: إن الله يأمرك أن تقرىء أُمتك القرآن على سبعة أحرف، فأيَّما حرف قرؤوه عليه فقد أصابوا.

وروى البخاري ومسلم عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال: سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرؤها. وكان رسول الله ﷺ أقرأنيها، فكدت أعجل عليه، ثم أمهلته حتى انصرف، ثم لببته بردائه فجئت به رسول الله ﷺ فقلت يا رسول الله: إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأتنيها، فقال رسول الله ﷺ أرسله ثم قال (إقرأ يا هشام) فقرأ القراءة التي سمعته يقرأ، فقال رسول الله ﷺ «هكذا أُنزلت» ثم قال لي اقرأ، فقرأتها، فقال «هكذا أُنزلت، إن هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف فاقرأوا ما يتيسر منه».

وروى الترمذي بسند صحيح عن رسول الله ﷺ أنه ﷺ لقي جبريل فقال: يا جبريل إني بُعثت إلى أمة أمية منهم العجوز والشيخ الكبير والغلام والجارية والرجل الذي لا يقرأ كتاباً قطّ، فقال لي يا محمد إن هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف.

هذا بعض ما ورد من الأحاديث الصحيحة في موضوع الأحرف السبعة.

فما هي الأحرف السبعة: وما معنى أن القرآن أُنزل على سبعة أحرف؟..:

هي في الصحيح الذي ذهب إليه الجمهور كمكي بن طالب، وابن عبد البرّ، وابن قتيبة وابن شريح وغيرهم: لغات متفرقة في القرآن مختلفة في السمع، متفقة في المعنى أو مختلفة في السمع وفي المعنى، وزيادة كلمة ونقص أخرى، وزيادة حرف ونقص آخر، وتغيير حركات في موضع حركات أخرى، وتقديم وتأخير، ومدّ وقصر، وشبه ذلك مما يتعلق بجوهر الكلمة أو كيفية أدائها.

وقد يكون هذا الاختلاف مما يخضع لرسم واحد، وقد يكون مما يختلف به الرسم.

فكل وجه من هذه الأوجه المختلفة يسمى حرفاً، وأطلق على مجموعها الأحرف السبعة، لأنها ـ فيما ذكره مكي بن طالب وجمهور من أهل العلم ـ ترجع إلى أربعة أوجه:

الأول: أن يختلف في مدّ الكلمة وقصرها أو في إعرابها أو في حركات بنائها بما لا يغير معناها، كالبُخْل والبَخَل، وميسَرة وميسُرة.

الثاني: أن يكون الاختلاف في إعراب الكلمة أو في حركات بنائها بما يغير معناها على غير التضاد ولا يزيلها عن صورتها في الخط، كقوله: «ربنا باعد بين أسفارنا» و«ربنا بعُد بين أسفارنا».

الثالث: أن يكون الاختلاف في تبديل حرف الكلمة دون إعرابها، بما يغيّر المعنى ولا يخرج عن القصد ولا يغيّر صورة الخط نحو: ننشرها، ننشزها.

الرابع: أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يغيّر صورتها في الكتاب ولا يغيّر معناها نحو «إن كانت إلا صيحة واحدة» و«إن كانت إلا زَقية واحدة».

الخامس: أن يكون الاختلاف بما يزيل صورة الكلمة في الخط ويزيل معناها، دون أن يكون بينهما تضاد نحو: آلم تنزيل الكتاب، في موضع: آلم ذلك الكتاب.

السادس: أن يكون الاختلاف بالتقديم والتأخير كقوله «وجاءت سكرة الحق بالموت» بدلاً من «وجاءت سكرة الموت بالحق».

السابع: أن يكون الاختلاف بالزيادة أو النقص في الحروف والكَلِم، شريطة أن لا يحدث ذلك حكماً لم يقبله أحد نحو «تجري تحتها» بدلاً من «تجري من تحتها»(١).

إذا عرفت المعنى المراد بالأحرف السبعة، فلنتساءل عن معنى كون القرآن قد نزل بها.

والجواب أن الله قد أذن لرسوله ﷺ أن يقرىء أمته القرآن على هذه الأوجه المختلفة بالحدود والضوابط التي أجملنا بيانها، وأن لمن شاء من أمته أن يقرأ بما شاء من هذه الأوجه، بعد أن يكون قد سمعها تلقياً من رسول الله ﷺ.

وبذلك تعلم أن اختلاف القراءة من وجه إلى آخر لم يقع ولا يجوز أن يقع بالتشهي، بأن يغيّر كل قارىء الكلمة إلى مرادفها أو إلى وجه آخر من كيفية النطق بها. بل ذلك ـ كما قال الزرقاني على الموطأ ـ مقصور على السماع منه ﷺ، كما يشير إليه قول كلٍ من عمر وهشام، في الحديث السابق ذكره: أقرأني النبي ﷺ(٢).

وقال القاضي أبو بكر الباقلاني: الصحيح أن هذه الأحرف السبعة

---

(١) انظر الإبانة لمكي بن طالب ص ٣٧ ـ ٤٢.
(٢) انظر الزرقاني على الموطأ ١ ـ ٣٦٣.

ظهرت واستفاضت عن رسول الله ﷺ، وضبطها عنه الأمة[١].

ونتساءل بعد هذا عن الحكمة من نزول القرآن على سبعة أحرف، وهل كان ذلك رخصة منوطة بسبب عارض أم هو عزيمة باقية؟

يتضح لك من الأحاديث التي ذكرناها في أول البحث، أن الحكمة من نزول القرآن على سبعة أحرف، هي التخفيف على العباد وتسهيل سبيل قراءة القرآن عليهم، إذ فيهم كما قال عليه الصلاة والسلام العجوز والشيخ الكبير والرجل الذي لا يقرأ كتاباً.

واستناداً إلى هذا الدليل، ذهب كثير من أهل العلم إلى أن ذلك إنما كان رخصة اقتضاها حال العرب في صدر الإسلام من تفرقهم واختلافهم إلى قبائل شتى يتخالفون ويتفاوتون في كيفية القراءة والنطق. والرخصة هي تحوّل الحكم الشرعي إلى الأسهل لعذر مع قيام السبب للحكم الأصلي[٢].

يدل على ذلك إلى جانب دلالة الأحاديث السابقة، أن هذا الإذن من الله عزّ وجلّ في القراءة بالأحرف السبعة إنما اقتصر على القراءة فقط، أما كتابة القرآن فإنما كانت بحرف واحد هو حرف قريش، وهو الحرف الذي أشار إليه جبريل بقوله في أول الحديث الذي رواه مسلم عن أُبي بن كعب: إن الله يأمرك أن تقرىء القرآن على حرف.

قال مكّي بن طالب: «وكان المصحف قد كتب على لغة قريش، على حرف واحد، ليقلّ الاختلاف بين المسلمين في القراءة..»[٣].

وهكذا، فقد كانت كتابة المصحف بحرفه الأصلي الواحد ضمانة لبقائه والرجوع إليه بعد انتهاء العذر الذي اقتضى التخفيف، كما كانت ضمانة لعدم ضياعه وتميُّعه في غمار تلك الأحرف الأخرى التي أذن الله عزّ وجلّ أن تقرأ بها قبائل العرب تخفيفاً وتيسيراً.

---

(١) انظر شرح النووي صحيح مسلم ٦ - ١٠٠.
(٢) انظر جمع الجوامع وشرحه ١ - ٦٧.
(٣) الإبانة ص ٣.

ولنتساءل إذاً: ما هو مصير الأحرف السبعة اليوم؟

والجواب أن مصيرها مصير كل رخصة زال العذر المسبّب لها. وقد علمت أن جواز القراءة بالأحرف الستة الأخرى غير التي كان يكتب بها القرآن، إنما كان رخصة اقتضاها حال العرب في صدر الإسلام لما قد رأيت من اختلاف اللهجات وشيوع الأمية. فلما صهرهم الدين وجمعهم القرآن وتقلصت الأمية، انتهت الرخصة وانحسرت الحاجة إليها، وعاد الحكم فانحصر بالحرف الذي كان يكتب؛ وهو حرف قريش. فاجتمع الناس كلهم على النطق به معتمدين في ذلك على ما وجدوه مكتوباً عندهم من الرسم الصحيح المعتمد للقرآن.

روى القرطبي عن الطحاوي: «إنما كانت السعة للناس في الحروف لعجزهم عن أخذ القرآن على غير لغاتهم، لأنهم كانوا أميين لا يكتب إلا لقليل منهم، فلما كان يشقّ على كلٍ ذي لغة أن يتحول إلى غيرها من اللغات، ولو رام ذلك لم يتهيأ إلاّ بمشقة عظيمة، فوسّع لهم في اختلاف الألفاظ إذا كان المعنى متفقاً. فكانوا كذلك حتى كثر منهم من يكتب وعادت لغاتهم إلى لسان رسول الله ﷺ فقدروا بذلك على تحفُّظ ألفاظه، فلم يسعهم حينئذ أن يقرؤوا بخلافها[1].

وذكر النووي مثل هذا في شرحه على صحيح مسلم[2].

وعزا الزرقاني على الموطأ ذلك إلى أكثر أهل العلم كابن عيينة وابن وهب والطبري وابن عبد البرّ والطحاوي[3].

ولكن كيف سقط العمل بما يخالف خط المصحف، حتى لم تجز القراءة بالأحرف الأخرى وهل كان ذلك على عهد رسول الله ﷺ وبأمره أم في عهد عثمان وبتوجيهه؟

---

(١) الجامع لأحكام القرآن: ١ ـ ٤٢، ٤٣.

(٢) انظر شرح النووي على مسلم: ٦ ـ ١١.

(٣) الزرقاني على الموطأ: ١ ـ ٢٦٣.

اختلف العلماء في ذلك، ونقل الزرقاني أن أكثرهم على أن ذلك إنما كان في عهد رسول الله ﷺ وبأمره، فقد قال: «وهل استقرَّ ذلك في الزمن النبوي أم بعده؟ الأكثر على الأول واختاره الباقلاني وابن عبد البرّ وابن العربي وغيرهم، لأن ضرورة اختلاف اللغات ومشقة نطقهم بغير لغتهم اقتضت التوسعة عليهم في أول الأمر.. حتى انضبط الأمر وتدربت الألسن وتمكن الناس من الاقتصار على لغة واحدة، فعارض جبريل النبي ﷺ القرآن مرتين في السنة الأخيرة واستقر الأمر على ما هو عليه الآن فنسخ الله تلك القراءة المأذون فيها، بما أوجبه من الاقتصار على هذه القراءة التي تلقاها الناس[1].

وعلى هذا، فقد كان إقدام عثمان رضي الله عنه على جمع الناس على حرف قريش ومنع القراءة بكل حرف آخر سواه مما يخالف خط المصحف المعتمد، وتحريق المصاحف الأخرى المخالفة له ـ كان كل ذلك منه باستناد إلى هذا الذي رواه الزرقاني عن أكثر أهل العلم من استقرار القرآن كتابة وقراءة، في عهد رسول الله ﷺ على جزء من الأحرف السبعة، وهو الذي كانت كتابة القرآن به.

وما أجمع الصحابة ومن بعدهم مع عثمان على صنيعه، إلا استناداً إلى أن الأمر كان قد استقر على ذلك في آخر عهد رسول الله ﷺ وبأمر منه.

ويبقى بعد ذلك السؤال التالي: ولكن جمع عثمان الناس على حرف واحد لم يوحِّد القراءات توحيداً تاماً، بل بقي الناس مع ذلك يختلفون في القراءة بأوجه من النطق والأداء ضمن ما يتحمله الحرف الواحد المعتمد كتابة، منذ عهد الرسول، والذي أصبح معتمداً في الكتابة والقراءة معاً في عهد عثمان!..

والجواب أن هذه القراءات المختلفة التي ظل الناس يقرأون بها حتى بعد عهد عثمان، إنما هي جزء من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، وإنما سوغ القراءة بها أنها موافقة لخط عثمان الذي أجمع الصحابة فمن بعدهم عليه[2].

---

(١) الزرقاني على الموطأ: ١ ـ ٣٦٣.
(٢) الإبانة لمكي بن طالب ص ٣.

وبيان ذلك أن الأحرف السبعة تتفاوت في درجة تخالفها وتباعدها عن بعضها، كما مرَّ بيانه. فمنها ما يتعلق بكيفية النطق والأداء من قصر ومد ونحوهما دون أن تتغير به صورة الخط، ومنها ما يتغير به صورة الخط والرسم كإبدال كلمة بأخرى..

فلما جمع عثمان الصحابة على خط واحد، وهو حرف قريش، ومنع المسلمين من القراءة بما خالفه، وقد كان خط المصحف خالياً ـ إذ ذاك من النقط والشكل ـ بقيت الأوجه الخاضعة لذلك الحرف الباقي، معتمدة في القراءة والتعبّد بها، طالما ثبتت روايتها عن الرسول ﷺ بالتواتر.

إذ الذي بطلت القراءة به من مجموع الأحرف السبعة، سواء قلنا إن ذلك كان في آخر عهد رسول الله ﷺ أو في عهد عثمان، إنما هو كل ما خالف حرف قريش ولم يقبله التأويل بحال، فبقي ما كان مندرجاً ضمنه على أصله من الاعتماد وصحة القراءة به.

وهذا القدر المتفق مع الخط المعتمد للمصحف، من مجموع الأحرف السبعة، هو الذي سمي فيما بعد بالقراءات.

تمهيد

١ ـ ما هي علوم القرآن؟
٢ ـ (علوم القرآن) اصطلاح خاص.
٣ ـ متى ظهر هذا الاصطلاح؟

ما هي علوم القرآن؟

علوم القرآن كثيرة، وحسبك أن تعلم أن المكتبة العربية كلها بعلومها المختلفة الكثيرة، إنما انبثقت عن القرآن وتفرعت عنه، فعلم العربية بفروعها من أدب وبلاغة وقواعد ولغة، من علوم القرآن. والشريعة الإسلامية بفروعها من الفقه والأصول، والتفسير والحديث والتوحيد، من علوم القرآن. والتاريخ وكثير من مسائل الكونيات وأصول البحث من علوم القرآن.

قال الزركشي: وكل علم من العلوم منتزع من القرآن وإلا فليس له برهان[1].

وروى البيهقي في المدخل عن ابن مسعود أنه قال: من أراد العلم فليثوِّر القرآن (أي ليفكر في معانيه وتفسيره وقراءته) فإن فيه علم الأولين والآخرين قال: وإنما أراد به أصول العلم[2].

وقبل أن تستعظم هذا الكلام، وتردّه إلى المبالغة والتزيد، نقول لك:

إنما يصدق هذا، على أساس الوجهين التاليين:

الوجه الأول: أن القرآن يشتمل على كل تلك العلوم اشتمالاً مختلفاً

---

(١) البرهان: ١ ـ ٧.

(٢) المرجع السابق: ١ ـ ٨.

ومتفاوتاً. فمنها ما يشتمل عليه القرآن بمعناه الحقيقي دون أي تأويل أو مبالغة كعلوم الفقه والأصول والتفسير والبلاغة والقواعد واللغة. ومنها ما يشتمل القرآن على أصوله ومفاتيحه، بمعنى أنه ينبّه القارىء إليه ويرشده إلى كثير من كلياته وأصوله، ككثير من العلوم الكونية والفلكية، وعلم الطب والأبدان.

الوجه الثاني: أن القرآن هو الذي نبّه العرب والمسلمين إلى ضرورة الإقبال على هذه العلوم والأبحاث، بل هو المنطلق الأول لشيء اسمه «التدوين» في التاريخ العربي.

فالقرآن، كما قد رأيت فيما مضى، هو الذي أشعر الناس بضرورة وضع قواعد في النحو والإعراب، وهو الذي أشعرهم بالحاجة إلى وضع موازين وضوابط للبلاغة العربية ووجوهها، وهو الذي دعاهم إلى وضع الموسوعات اللغوية المختلفة، وهو الذي اضطرهم إلى تدوين شيء اسمه (علم الكلام) بما يشتمل عليه هذا العلم من قواعد البحث والمنطق لتعزيز الأدلة النقلية بالبراهين العقلية ثم لولا القرآن وما أدى إليه تدوينه والإقبال عليه، لما أقبلوا بعد ذلك إلى شيء من العلوم الكونية والتشريح والطب. وآية ذلك أن الذين نبغوا من العرب في هذه العلوم، إنما نفذوا إليها من دراساتهم القرآنية قبل ذلك. فأنت لا تكاد تقع على ترجمة واحد منهم إلا وتجده مفسِّراً فقيهاً ذا باع طويل في القرآن وعلومه، كابن النفيس مثلاً الطبيب العظيم وصاحب اكتشاف الدورة الدموية، فقد كان من قبلُ فقيهاً عظيماً ألّف في الفقه والسيرة النبوية، وترجم له السبكي في طبقات فقهاء الشافعية[١].

والخلاصة إن بُنية الحضارة العربية بما اشتملت عليه من علوم وفنون وفكر وابتكار، إنما قامت بتأثير القرآن وعلى ضوئه، ولا ينافي ذلك ما نعلمه جميعاً من كيفية تسلسل الأحداث وارتباط الأمور ببضعها. إنما المهم أن تعلم أنه لولا القرآن لما كانت هذه المكتبة العربية التي نرفع الرأس بها اليوم عالياً. وذلك معنى قولنا: القرآن يحتوي على علوم كثيرة جداً وهو معنى قول الزركشي السابق: كل علم من العلوم منتزع من القرآن.

(١) انظر طبقات السبكي: ٥ ـ ١٢٩.

(علوم القرآن) اصطلاح خاص:

ثم إن هذه الكلمة أصبحت تطلق على طائفة معينة من الأبحاث الهامة المتعلقة بالقرآن تعلقاً مباشراً وقريباً. كتفسيره، وناسخه ومنسوخه، ومكيه ومدنيه ومحكمه ومتشابهه، وقراءاته. وذلك، لأن كلاًّ من هذه الأبحاث، قد دار حوله كلام كثير، واستلزم فهمه معرفة دقيقة لضبطه وتحديده، وأُلِّفت فيه الكتب المستقلة، فتحولت المعرفة بذلك إلى علم، كما يقول ابن خلدون[1].

فالتفسير إذاً فن مستقل برأسه، يقوم على أُسس ومقوِّمات وشروط، والناسخ والمنسوخ في القرآن أيضاً فن خاص يقوم على دراسة معينة وأهمية خاصة، والمحكم والمتشابه كذلك.. وهلمّ جراً.

ثم لما كثرت تآليف العلماء في هذه القرون، وأطلقوا على جملتها اسم (علوم القرآن) وتكرر هذا الاسم وتداوله الباحثون والكاتبون، أصبح هذا الإطلاق علماً على هذه الطائفة من علوم القرآن وأبحاثه. وأصبحت هذه الطائفة من الأبحاث علماً مستقلاً برأسه.

متى ظهر هذا الاصطلاح:

ثم إنك تعلم أن عصر الصحابة كان عصر تلقٍّ للقرآن والسنّة، وكان الصحابة رضوان الله عليهم يدركون معاني الألفاظ وما وراءها بفطرتهم العربية الأصيلة، فإذا أشكَلَ عليهم شيء من وراء ذلك أيضاً سألوا عنه رسول الله ﷺ، ثم كانت رقعة حياتهم ضيقة لا تزخر أو تتزاحم فيها التقاليد والأفكار والمشكلات الطارئة فكانت معارفهم في أذهانهم، وكان مرجعهم فيها رسول الله ﷺ ثم كبار الصحابة من بعده، فلم يكن عندهم شيء مما أطلق عليه فيما بعد اسم «علوم القرآن».

ثم لما كان عصر التابعين، أقبل التابعون على مشاهير الصحابة يعلمون منهم كتاب الله تعالى وتفسيره، وربما أخذ البعض يدوِّن من ذلك الكثير مما

---

(١) مقدمة ابن خلدون: ٢١٤ طبعة بولاق.

يحرص عليه. وقد اشتهر من التابعين في دراسة القرآن وتفسيره: مجاهد بن جبر وسعيد بن جبير وعكرمة مولى ابن عباس وعطاء ابن أبي رباح والحسن البصري.

روى ابن كثير عن ابن أبي مليكة قال: رأيت مجاهداً سأل ابن عباس عن تفسير القرآن، ومعه ألواحه، قال: فيقول له ابن عباس اكتب، حتى سأله عن التفسير كله[1].

وهكذا تكوَّن وظهر في عصر التابعين «علم تفسير القرآن» في مقدمة علومه وأبحاثه الأخرى، إذ هو أساسها وإليه مردُّها؛ ظهر علماً بدأ تدوينه وجمعه، بعد أن كان معارف في الأذهان والصدور.

ثم تفرع عن علم التفسير علومه الأخرى، عندما تكاثر أرباب الاختصاص في الدراسات العربية والإسلامية.

فالفقهاء والأُصوليون عنوا منها بعلم الناسخ والمنسوخ، وعلماء التفسير والكلام اهتموا من ذلك بعلم المحكم والمتشابه والقراءات، وعلماء العربية انصرفوا إلى مباحث الإعجاز والأسلوب وعلم إعراب القرآن.. وهلمّ جراً.

ولا شك أن هذه الفنون لم تظهر في حقبة واحدة من الزمن، وإنما ظهرت متتابعة، إلا أنها تكاملت علوماً خلال القرنين: الثاني والثالث.

أما إطلاق لفظ (علوم القرآن) اصطلاحاً على هذه العلوم القرآنية فإن البعض يحسب أن الإمام الشافعي هو أول من سيَّر هذا الاصطلاح وذلك أنه حينما جيء به إلى الرشيد ـ عندما اتهم بالتشيّع ـ سأله الرشيد: كيف علْمك يا شافعي بكتاب الله؟ فقال الشافعي: عن أيّ كتاب من كتب الله تسألني يا أمير المؤمنين؟ فإن الله أنزل كتباً كثيرة، قال الرشيد: قد أحسنت، لكن إنما سألت عن كتاب الله المنزّل على محمد ﷺ، فقال الشافعي إن للقرآن علوماً

(١) تفسير ابن كثير ١ ـ ٤.

كثيرة، فهل تسألني عن محكمه ومتشابهه، أو عن تقديمه وتأخيره أو ناسخه ومنسوخه؟

وأغلب الظن أن الكلمة إنما أصبحت اصطلاحاً، بتداول المؤلفين لها، وجعلها اسماً على مباحثهم المتعلقة بالقرآن. وأيّاً كان الأمر فإن الخطب في ذلك يسير وهو ما لا يتعلق لنا به غرض كبير.

التَّفْسِيرُ

حقيقته، نشأته وتطوره، مذاهبه وشروطه

حقيقته:

قال في البرهان: التفسير علم يعرف به فَهْمُ كتاب الله المنزّل على نبيّه محمد ﷺ، وبيانُ معانيه واستخراج أحكامه وحكمه؛ واستمداد ذلك من علم اللغة والنحو والصرف وعلم البيان وأصول الفقه والقراءات[1].

وثمة كلمة أخرى كثيراً ما تستعمل في مكان التفسير، وهي: التأويل.

إلا أنها ليست مرادفة للتفسير بمعناه الدقيق، بل هي في الأصل تختلف عنه اختلافاً ما، ولكن كثرة استعمالها في مكان «التفسير» جعلها تؤدي معناها وتقوم مقامها.

قال في تهذيب الأسماء واللغات في بيان الفرق بينهما: أما التأويل فقال العلماء هو صرف الكلام عن ظاهره إلى وجه يحتمله، أوجبه برهان قطعي في القطعيات وظني في الظنيات، وقيل هو التصرّف في اللفظ بما يكشف عن مقصوده. وأما التفسير فهو بيان معنى اللفظة القريبة أو الخفية[2].

أقول: ولعلّ هذا التفريق أصحّ ما قد قيل في ذلك.

ولكن هذا الفرق ناظر إلى معنى كلٍّ من الكلمتين من حيث دلالتها

---

(١) البرهان للزركشي ٢ ـ ١٣.

(٢) تهذيب الأسماء واللغات للنووي ٣ ـ ١٥، وانظر البرهان ٢ ـ ١٤٩.

اللغوية. أما عندما تصبح «التفسير» إطلاقاً على علم معين كما ذكرنا، فهي تتسع حينئذ لمعنى التفسير والتأويل، إذ الكل يدخل تحت مدلول هذا العلم. وتبقى العلاقة حينئذ بين الكلمتين، العموم والخصوص المطلق، فكل تأويل تفسير وليس كل تفسير تأويلاً.

ولعلك تسأل فتقول:

فإذا كان القرآن كتاباً مبيناً، وقد نزل إلى الناس ليقرؤوه فيفهموه، فينبغي أن يكون غنياً عن التفسير والمفسرين؛ وينبغي أن يكون مفهوماً بذاته لأن الله تعالى إنما يخاطب عباده بما يفهمونه، ففيم احتيج إلى تفسيره؟

فالجواب: الحاجة إلى تفسير القرآن ليست بسبب أنه كتاب مبهم يحتاج إلى مفتاح له ومترجم عنه وإنما الحاجة إليه من وجوه أخرى نجملها فيما يلي:

الوجه الأول: أن القرآن جارٍ على أسلوب يصلح أن يخاطب به طبقات الناس كلهم على اختلاف مداركهم وثقافاتهم (كما سنشرح ذلك فيما بعد) فهو يعطي كلاًّ، من معانيه وأحكامه قدر طاقته وما يتسع له فكره؛ فإذا أراد القارىء أن يستشف منه ما وراء ذلك وينتهي في سبر أغواره إلى أكثر مما فهمه منه بطبيعته وفكره، فإن سبيله إلى ذلك الرجوع إلى فهم من هم أوسع منه علماً وأغزر ثقافة وفهماً ليبصروه بما وراء الذي انتهى عنده علمه من دلائله ومعانيه. فهذا وجه من وجوه الحاجة إلى التفسير.

الوجه الثاني: أن القرآن ـ كما قال الزركشي ـ كلام متكلم لم يصل الناس إلى مراده بالسماع منه، ولا إمكان للوصول إليه، بخلاف الأمثال والأشعار، فإن الإنسان يمكن علمه بمراد المتكلم بأن يسمع منه أو ممّن سمع منه[1]. ومن هنا تجد القرآن محاطاً بسور من الرهبة والجلال يمنع قارئه أن يسرع فيقتحم إليه بالشرح والتفسير كما يشرح الكتب الأخرى. وإنما الشأن أن يتوسط إلى ذلك بما قد أثر من تفسير النبي ﷺ له أو أثر من تفسيرات الصحابة رضوان الله عليهم، فهو الذي أوحي إليه القرآن مباشرة، وهو الذي أمره الله عزّ وجلّ بأن يبيّن

---

(١) البرهان: ١ ـ ١٦

للناس ما نزل إليهم. فهذا وجه ثانٍ في الحاجة إلى تفسيره والاطمئنان إلى حقيقة معانيه المرادة منه.

الوجه الثالث: إن القرآن كتاب يحوي بين دفتيه مبادىء العقيدة والتوحيد، كما يحوي مبادىء الشريعة وأحكام الحلال والحرام، ويشمل التوجيهات الأخلاقية ومبادىء التنظيمات الاجتماعية، إلى جانب ما فيه من عِبَر الأمم الماضية والإخبار عن المغيبات ووجوه النقاش والحجاج.

فلا جرم أنه إنما يتناول كل ذلك ويعالجه بأسلوب من التركيز والاختصار يضمن للقارىء الفهم الموجز الكلي من ناحية، ويحمله على البحث والدرس والوقوف على تفصيلات ذلك من ناحية أخرى. فكانت الحاجة إلى تفسير القرآن من هذه الجهة استجابة للغرض المتعلق بتفصيل موجزاته وشرح كلياته.

الوجه الرابع: أن المعنى الذي يراد بتفسير القرآن بعد كل هذا الذي ذكرناه ـ ليس متوقفاً على شرح الكلمة وترجمتها، وإنما هو يتعدى ذلك إلى وجوه وأنواع من الاستنباطات المتعلقة بدقائق المباحث والعلوم، تختلف حسب اختلاف وجهة المفسّر واختصاصه من عربية وأصول فقه وتوحيد وكونيات. والقرآن «كما قد علمت وستعلم» ذو دلالات متسلسلة لا تكاد تتناهى. وإنما سبيل الكشف عنها أو عن بعضها، بعكوف أرباب الاختصاصات عليه بالدرس والبحث والتفسير.

فهذه هي خلاصة الأسباب الداعية إلى تفسير القرآن وشرحه. وهي كما رأيت، أسباب لا تتنافى مع كونه كتاباً عربياً غير ذي عوج، ولا تتعارض مع ما هو مقرر ثابت من أن الله إنما يخاطب عباده بما يفهمون.

نشأته وتطوره:

نشأ علم التفسير في صدر الإسلام، في عصر رسول الله ﷺ، وإن لم يكن يسمى حينئذ علماً. وذلك هو الشأن في سائر العلوم الإسلامية (تقريباً) نشأت حقائقها في صدر الإسلام، وتكونت أغلفتها فيما بعد.

ومعلوم أن رسول الله ﷺ هو أول من مارس التفسير وعلمه للناس، إذ

كان هو المصدر الأول لفهم الكتاب وتبيينه. ولا بدَّ أن النبي ﷺ بيَّن لأصحابه سائر معاني الكتاب كما بيَّن لهم ألفاظه وطريقة تلاوته[1].

أما الصحابة، فهم الطبقة الأولى في تاريخ علماء التفسير، وهم الأساس والأصل اللذان قامت عليهما نشأة علم التفسير.

غير أن الصحابة ليسوا كلهم في مستوى واحد من العلم بكتاب الله تعالى والوقوف على تفسيره، وإنما هناك نخبة امتازت واشتهرت من بين سائر الصحابة بهذا العلم. منهم الخلفاء الراشدون وابن مسعود، وابن عباس، وأُبيّ بن كعب، وزيد بن ثابت، وأبو موسى الأشعري، وعبد الله بن الزبير، وأنس بن مالك، وأبو هريرة، وجابر، وعبد الله بن عمرو بن العاص رضوان الله تعالى عليهم أجمعين[2].

ولقد كان أكثر هؤلاء رواية للتفسير، أكثرهم تعميراً وأطولهم حياة، فمن أجل ذلك كان ابن عباس رضي الله عنه المتوفى سنة ٦٨ في مقدمة من اشتهر من الصحابة بالتفسير، وقد روي عنه في التفسير ما لا يكاد يحصى كثرة وقد سمّاه ابن مسعود: ترجمان القرآن. ومن أجل ذلك تجد الخلفاء الثلاث: أبا بكر وعمر وعثمان أقل الذين ذكرناهم روايةً له بسبب تقدم وفاتهم، ولعله بسبب أعباء الخلافة أيضاً[3].

وأنت تعلم أن التفسير إنما كان عند هذه الطبقة رواية وأداء بالنطق والمشافهة فقط، ولم يكن شيء منه يكتب على عهدهم، كما لم يكتب أيٍّ علم آخر اللهمّ إلا القرآن والحديث.

ثم تأتي (الطبقة الثانية) من علماء التفسير، وهي طبقة التابعين. وقد نبغ منهم في التفسير ثلاث طوائف:

الطائفة الأولى: وهم أصحاب عبد الله بن عباس، من علماء مكة

---

(١) انظر الإتقان للسيوطي وما يرويه في هذا البحث عن ابن تيمية: ٢ ـ ١٧٨.

(٢) انظر كشف الظنون: ١ ـ ١٧٨.

(٣) انظر كشف الظنون: ١ ـ ٢٩٨، والإتقان: ٢ ـ ١٨٧، وتفسير ابن كثير: ١ ـ ٤.

المكرمة، أشهرهم مجاهد بن جبر (ت: ١٠٣) وسعيد بن جبير (ت: ٩٤) وعكرمة مولى ابن عباس (ت: ١٠٥) وطاووس بن كيسان (ت: ١٠٦) وعطاء بن أبي رباح (ت: ١١٤).

وهذه الطائفة تُعدّ من أعلم الناس بالتفسير في عصر التابعين، وفي مقدمتهم مجاهد بن جبر، نقل النووي عنه أنه قال: عرضت القرآن على ابن عباس ثلاثين مرة، وقال: كان أعلمهم بالتفسير مجاهد(١).

الطائفة الثانية: وهم أصحاب عبد الله بن مسعود، من علماء الكوفة. فمنهم علقمة بن قيس (ت: ١٠٢) والأسود بن يزيد (ت: ٧٥) وإبراهيم النخعي (ت: ٩٥) والشعبي (ت: ١٠٥).

الطائفة الثالثة: وهم أصحاب أنس بن مالك وغيره، فمنهم زيد بن أسلم (ت: ١٣٦) وقتادة بن دعامة السدوسي (ت: ١١٧) والحسن البصري (ت: ١١٠) وعطاء بن أبي سلمة (ت: ١٣٥) ومحمد بن كعب القرظي (ت: ١١٧).

فهذه الطوائف الثلاث، هي التي تُكوِّن الطبقة الثانية من علماء التفسير. وإنما كان علم التفسير عند هؤلاء، الروايةَ عن الصحابة. فكانوا يروون عنهم التفسير إلى جانب ما يروونه من الحديث والفقه، ولكنهم اشتهروا بمزيد من العناية بتفسير كتاب الله، لا سيما بعضاً منهم مثل مجاهد وسعيد بن جبير والحسن البصري.

غير أن عمل هذه الطبقة يمتاز عن عمل الصحابة بظهور الكتابة والتدوين عند بعضهم، وقد كان في مقدمة من قام بذلك مجاهد بن جبر من أصحاب ابن عباس رضي الله عنه. روى ابن جرير عن أبي مليكة قال: رأيت مجاهداً سأل ابن عباس عن تفسير القرآن ومعه ألواحه. قال: فيقول له ابن عباس: اكتب، حتى سأله عن التفسير كله(٢).

---

(١) تهذيب الأسماء واللغات: ٢ - ٨٣، وانظر الإتقان: ٢ - ١٨٩، وكشف الظنون: ١ - ٢٩٩.
(٢) تفسير ابن جرير: ١ - ٣٠.

وهي وإن كانت كتابة جزئية لم تبلغ درجة التأليف بمعناه المألوف إلا أنها مهدت ذلك لأرباب الطبقة الثالثة الذين عكفوا على تصنيف كتب التفاسير.

(أما الطبقة الثالثة)، فقد قام علماؤها بتأليف تفاسير واسعة تجمع ما انتهى إليهم من أقوال الصحابة والتابعين (كتفسير سفيان بن عيينة (ت: ١٩٨) ووكيع بن الجراح (ت: ١٩٧) وشعبة بن الحجاج (ت: ١٦٠) وغيرهم؛ وهم كثير. ثم جاء في أعقابهم محمد بن جرير الطبري (ت: ٣١٠) فجمع أشتات هذه التفاسير وقرّب منها البعيد، وفعل مثله عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت: ٢٧١) وابن عطية وغيرهما. وكلهم كما يقول الزركشي متقن مأجور[١]، ولكن الذي وصل إلينا منها تفسير ابن جرير، وهو تفسير عظيم جمع فيه المأثور بالسند وميّز بين الصحيح منه وغيره، وأصبح مستنداً هامّاً لسائر المفسرين من بعده.

ولقد امتاز عمل هذه الطبقة من المفسرين بما يلي:

أولاً - جمع ما انتهى إليهم من أقوال الصحابة والتابعين في تفسير آيات القرآن، في مؤلفات منسقة ينتظم فيها تفسير جميع آيِ القرآن بترتيبها المعروف، وبذلك تم ظهور هذا الفن العظيم في مؤلفات ومصنفاته جامعة.

ثانياً - ضبط الرواية عن الصحابة. فقد بحثوا في حال التابعين الذين نقلوا إليهم أقوال الصحابة في القرآن، فاعتمدوا منهم من توفرت لديهم شروط الرواية وأمارات الثقة وأهملوا الآخرين، وذلك لما اندسّ في صفوفهم من الدخلاء المتسترين بلباس العلم والإسلام.

فمن عملهم في ذلك أنهم اعتمدوا طرقاً معدودة في الرواية عن ابن عباس، أفضلها طريق علي بن أبي طلحة الهاشمي (ت: ١٤٣) واعتمد عليها البخاري في صحيحه، وابن جرير وابن أبي حاتم وابن المنذر في تفاسيرهم، وأهملوا طريقة محمد بن السائب الكلبي (ت: ١٤٦) عن ابن صالح

---

(١) انظر البرهان: ٢ - ١٥٩.

(ت: ٢٢٣) عن ابن عباس، قالوا: فإن انضم إليهما محمد بن مروان السدي (ت: ١٨٦) فهي سلسلة الكذب[1].

ثالثاً ـ أنهم أضافوا إلى ما نقلوه عن الصحابة والتابعين زيادات واستنباطات توسعوا فيها، فمنها ما يتعلق بالعربية ومنها ما يتعلق بالقراءات، ومنها ما يتعلق بالفقه وأحكام الحلال والحرام، ملتزمين في ذلك قواعد التفسير وشروطه التي سنتحدث عنها فيما بعد إن شاء الله.

ولعلّ أهم هذه الأعمال الثلاثة، هو ضبط الأسانيد والروايات ونخلها بذاك المنخل العلمي العظيم الذي لا ولن يملك مثله لدى البحث العلمي غير المسلمين، وأنّى للآخرين أن يرتقوا فيما يزعمونه من البحث العلمي إلى هذا المستوى، وإنما بحوثهم العلمية كلها تقوم على أساس (الاستنتاج) ويا له من أساس علمي متين؛ ذاك الذي يقتنص حقائق العلم وسط دخان الأهواء وفي سبحات الخيال!!

ولقد كان علم التفسير خلال هذه المراحل الثلاث يضم كل ما يتعلق بفهم القرآن وكشف أسراره وغوامصه، من قراءات وأسباب نزول، وناسخ ومنسوخ، ومتشابه، إذ كان الحديث عن ذلك كله داخلاً في تفسير القرآن.

فلما توسعت الاختصاصات العلمية، وظهر العلماء الذين اختصّوا ـ بعد كفايتهم العلمية ـ بالفقه، والذين اختصّوا بعلم الكلام، والذين انصرفوا إلى علم القراءات وهلمّ جرّاً ـ أخذ كلٌّ من أرباب الاختصاص يتناول من تفسير القرآن ما يتعلق باختصاصه فيفرده بالبحث والتأليف.

وهكذا انفصل بحث القراءات من علم التفسير، لمّا أفرد القراء التأليف فيه، فأصبح علماً مشتقاً من التفسير؛ وانفصل عنه مبحث أسباب النزول والناسخ والمنسوخ، لمّا أفرد فيه علماء الفقه والأصول البحث والتأليف؛ وانفصل عنه مباحث إعراب القرآن لما عني النحاة بإفراد التصانيف في ذلك.

---

(١) انظر الإتقان للسيوطي: ٢ ـ ١٧٨، وكشف الظنون ١ ـ ٢٩٩

ولم تكن هذه الظاهرة وحدها ثمرة ظهور الاختصاصات العلمية، بل ثمة ثمرة أخرى. فلقد أخذت كتب التفسير تتجه فيها بعد ـ من حيث العناية والاهتمام ـ وجهة اختصاص المؤلف.

فقد ألّف علماء العربية في تفسير القرآن، ليخدموا بذلك فنهم، فكان عملهم يتركز على إبراز بلاغته العربية وإعجازه اللغوي، من ذلك تفسير أبي حيّان الأندلسي وتفسير الكشاف للزمخشري وتفسير أبي السعود.

وألّف علماء الفقه فيه أيضاً؛ ليستجلوا منه أحكام الحلال والحرام، فكان عملهم منصبّاً منه على هذا الجانب أكثر من غيره، كالجامع لأحكام القرآن للقرطبي (ت: ٦٧١) وأحكام القرآن لأبي بكر ابن العربي (ت: ٥٤٣).

وألّف فيه علماء التوحيد والكلام، ليستخرجوا منه دلائل التوحيد وفروعه ومتعلقاته، فلم يعنوا منه العناية التامة إلا بهذا الجانب دفاعاً عن العقيدة الإسلامية وتجلية لأمرها، كالإمام فخر الدين الرازي (ت: ٦٠٦) في تفسيره: مفاتيح الغيب.

فهذه خلاصة كافية عن نشأة علم التفسير وتطوره.

مذاهبه وشروطه:

اتخذت مناهج المفسرين في تفسير كلام الله عزّ وجلّ أحد مذهبين:

الأول: التزام الوارد في تفسير الآية عن الرسول ﷺ أو عن الصحابة أو التابعين، دون سوق أي زيادة على ذلك، اللهمّ إلا أن تكون شرحاً لغوياً لكلمة أو كشفاً عن إعراب جملة أو نحو ذلك وقد أطلق على هذا المسلك فيها بعد اسم «التفسير بالمأثور».

الثاني: عدم التزام الاقتصار على ذلك، بأن يتجاوز المفسر حدود الوارد والمأثور في تفسير الآية، إلى استنباطاته الخاصة من دلائل الصيغة أو قواعد العلوم، إذا كان اللفظ قابلاً لحمل المعنى المستنبط، وقد تكون هذه المعاني المستنبطة مباحث من علوم وفنون مختلفة غير التي تدل عليها الآية من قريب.

وقد أطلق على هذا المسلك فيما بعد اسم «التفسير بالرأي».

ويعدُّ تفسير الإمام فخر الدين الرازي (مفاتيح الغيب) نموذجاً بارزاً للتفسير بالرأي، ويليه في ذلك تفسير الإمام البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) وتفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم).

ولا يذهبن بك الوهم إلى أن أصحاب التفسير بالرأي يستبدلون بالرواية والأحاديث الثابتة في تفسير الآية رأياً أو حكماً من عند أنفسهم، فهذا مما لا يقدم عليه مسلم وهو عمل محرم بالاتفاق.

بل الحقيقة أن ثمة قدراً مشتركاً بين أصحاب التفسير بالمأثور والتفسير بالرأي، وهو الأخذ بما صحّ عن رسول الله ﷺ أو عن الصحابة (على الصحيح الذي يعتبر قول الصحابي في التفسير في حكم المرفوع) في تفسير الآية. ثم يفترقان بعد ذلك: فصاحب التفسير بالمأثور لا يزيد على ذلك إلا أن يعزز النقل بنقول أخرى مثلها أو مخالفة لها ليجمع بينهما، وصاحب التفسير بالرأي يجيز لنفسه أن يزيد على ذلك من اجتهاداته واستنباطاته المختلفة بقدر ما تسمح به دلالة اللفظ.

وعلى كلٍّ فإن الذي يجمع بين طريقتي التفسير بالمأثور والتفسير بالرأي شروط أربعة لا بدّ من مراعاتها لكل من حاول أن يفسر شيئاً من كتاب الله تعالى أيّاً كان مسلكه ومنهجه في ذلك.

(الشرط الأول) التزام القول بما ورد عن رسول الله ﷺ في ذلك، إذا كان فيه حديث ثابت صحيح؛ قالوا: ولكن ينبغي الحذر من الوقوع في الضعيف والموضوع أيضاً، وقد بين العلماء ذلك وميّزوه.

وقال ابن جرير ما خلاصته: ومصدر هذا الوجوب أننا نقطع أن في القرآن ما لا ندرك معناه إلا ببيان الرسول، بدليل قوله تعالى: ﴿وأنزلنا إليك الذكر لتبيّن للناس ما نزل إليهم﴾، مثال ذلك جميع الآيات المتعلقة بالأوامر والنواهي والإرشاد، مما يتوقف فهمه على معرفة نوع النهي والأمر فيه، ومبالغ فرائضه وقدرها وحدودها وشروطها وقيودها. وهذا وجه لا يجوز لأحد القول

فيه إلا ببيان رسول الله أو إقراره لأحد من أصحابه[1].

وعلى هذا المعنى ينزَّل ما ورد عن رسول الله ﷺ من قوله: ﴿ من قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار﴾ رواه الترمذي وأبو داود. وما روى عن أبي بكر رضي الله عنه أنه قال (أي أرض تقلّني وأي سماء تظلني إذا قلت في القرآن ما لا أعلم؟).

(الشرط الثاني) التزام الأخذ بقول الصحابة إذا كان قد أثر عنهم في ذلك قول. وهذا ما ذهب إليه الأكثر من أن تفسير الصحابة للقرآن يعتبر في حكم المرفوع إلى النبي، وذلك لأنه ليس من قبيل الرأي وإنما هو في الحقيقة من قبيل الرواية.

(الشرط الثالث) التزام قواعد اللغة العربية وضوابطها ومقاييسها في التفسير. فإن القرآن نزل بلسان عربي مبين، وإنما تفسره الدلالات اللغوية والقواعد العربية. فمن لم يكن ذا بصيرة سليمة في فهم العربية فليس له أن يفسر شيئاً من كتاب الله عزّ وجلّ. روى البيهقي في شعب الإيمان عن مالك بن أنس قال: لا أوتى برجل غير عالم بلغات العرب، يفسر كتاب الله تعالى، إلا جعلته نكالاً.

(الشرط الرابع) التزام المقتضى الذي يدل عليه العلم بكتاب الله تعالى، والتزام أصول الشرع وقواعده في الفهم والاستنباط والاجتهاد كالمفهوم والفحوى ودلالة العام والخاص والمطلق والمقيد، وهي في مجموعها إنما تعتبر ملكة علمية تؤهل صاحبها لاستنباط المعاني والأحكام من كتاب الله عزّ وجلّ. فليس من ضير (بعد أن يلتزم المفسّر الشروط الثلاثة الأولى) في أن يستنبط مزيداً من التفسير للآية بدلالة المقتضى والقواعد العلمية التي ترسّخ في معرفتها وتذوقها.

واستنباط المعنى من الآية بهذه الوسيلة، هو الذي دعا به النبي لابن عباس حينما قال: (اللهمّ فقّهه في الدين وعلّمه التأويل) وهو المقصود بما قاله

(١) تفسير جرير: ١ ـ ٢٥.

علي رضي الله عنه عندما سئل: هل خصّكم رسول الله بشيء؟ فقال: ما عندنا غير ما في هذه الصحيفة أو فهم يؤتاه الرجل (رواه البخاري).

ولكن لا يجوز تفسير القرآن ـ على كل حال ـ بمجرد الرأي والاجتهاد من غير أصل يستند إليه، فهو أشبه بحال من لم تكن عنده أي بصيرة فقهية وهو يزعم أنه يجتهد في استنباط أحكام الفقه. ففي حق مثل هذا قال رسول الله ﷺ: (من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار) وقال: (من تكلم في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ) رواه أبو داود والترمذي والنسائي.

قال البيهقي في شعب الإيمان: هذا إن صحّ، فإنما أراد ـ والله أعلم ـ الرأي الذي يغلب من غير دليل قام عليه، فمثل هذا لا يجوز تفسير القرآن (١).

فهذه الشروط لا بدّ من التزامها سواء بالنسبة لمن يفسر القرآن بالمأثور ولمن يفسره بالرأي.

وبذلك تعلم أنه لا خلاف بين هذين المنهجين في التفسير من حيث نقد أصحاب أحدهما على الآخرين، وإنما هو مجرد اختيار للطريقة، وما دامت الشروط متوافرة فلا ضير.

ونختم حديثنا عن التفسير ببيان أن ما يسلكه بعض الناس اليوم من تفسير الآيات الكونية في كتاب الله تعالى طبق نظريات وآراء علمية، لا دلالة في الآية عليها بميزانها اللغوي وحسب القواعد العلمية للتفسير، هو من قبيل التفسير الفاسد الذي يتّبع فيه المفسر رأيه المجرد. ومثله ما يسمى بالتفسير الإشاري أو الباطني الذي ينتهجه بعض الفرق الباطنية أو المنحرفون من المتصوفة؛ ويسير وراءهم في ذلك طائفة أخرى من الناس، هان عليهم القرآن وفرغت قلوبهم من الشعور بجلاله وهيبته، فاقتحموا إليه بالتفسير والتأويل،

---

(١) هذه الشروط ذكرها الزركشي في البرهان: ١ ـ ١٥٦ والصفحات التي تليه. ونقلها السيوطي في كتابه الإتقان: ٢ ـ ١٧٨ وقد عرضناها بألفاظ مختلفة، قصداً لزيادة الإيضاح.

طبقاً لما تهواه أنفسهم وتستدعيه عصبياتهم وأخيلتهم، وهم عن الشروط والضوابط التي ذكرناها، مُعرِضون وغافلون.

فالقرآن عند هؤلاء الناس ليس أكثر من خادم لتأييد آرائهم ومذاهبهم وأخيلتهم!.. لهم أن يختاروا ما يشاؤون من المذاهب والآراء والتصورات في حق أنفسهم ومصيرهم والكون الذي من حولهم، وعلى القرآن أن يكون طوع آرائهم والخادم الأمين لتصوراتهم وأفكارهم، ولا ضير أن يجرّ القرآن إلى ذلك جرّاً، خارج حدود اللغة وضوابطها والحقيقة ومجازها!!..

فإذا كانت تصوراتهم وقناعاتهم النفسية تقضي بأن عذاب الكافرين يوم القيامة مجرد شعور معنوي مبعثه الشعور بالندامة والخزي، فما أيسر عليهم أن يشطبوا على كل الآيات القرآنية الصريحة ذات الدلالة القاطعة المؤكدة بأنه عذاب جسدي ومعنوي معاً، وأن لهذا العذاب أدوات ووسائل مادية محسوسة. فإن المهم ما توحي به تصوراتهم وأوهامهم لا ما يقرره كتاب ربهم.

قلت لواحد من هؤلاء: إنكم تزعمون أن الشعور بالخزي هو مصدر عذاب الكافرين يوم القيامة، ولكن القرآن يقول صراحة نقيض ما تزعمون، إذ هو يقرر أن الخزي فرع عن دخولهم النار. ألا ترى إلى قوله عزّ وجلّ وهو يعلِّمنا كيف ندعوه ونلجأ إليه: (ربنا إنك من تدخل النار فقد أخزيته وما للظالمين من أنصار) ثم ما علاقة الشعور بالخزي المعنوي بالجلود التي تنضج من شدة العذاب فيبدلها الله جلوداً أخرى ليستمر العذاب.. وهو ما يقرره القرآن بعبارة صريحة وقاطعة؟!..

ورأيت الرجل يذهب في الاعتداد برأيه وتصوراته، مذهباً يجعله غير مبال بكل ما يقوله القرآن خلافاً لتصوراته!.. ونحن لا نشك أن هؤلاء إنما يعبدون أفكارهم وقناعاتهم، تلك هي الحقيقة مهما جاءت مغلفة ومقنعة.

والمهم أن تكون أيها القارىء على حذر من أن تسري إليك عدوى تأليه الأفكار والقناعات الذاتية، فتكون بذلك ممّن قال الله عنهم: أفمن اتخذ إلٰهه هواه..

واجعل عونك في هذا الحذر تَذَكُّر الشروط والضوابط التي تحدّثنا عنها لتفسير القرآن. ثم اجعل قدوتك في ذلك أصحاب رسول الله ﷺ والتابعين الذين جاؤوا على أثرهم. وتأمل كيف كانوا في غاية الأدب مع كتاب الله والتوقير له، وكيف كانوا يجعلون نصوص القرآن حاكمة على آرائهم وتصوّراتهم، على نقيض ما يفعله هؤلاء الذين خلفوا من بعدهم. نسأل الله عزّ وجلّ أن يحررنا من أهوائنا ورعوناتنا. ويجعلنا عبيداً صادقين له، لا نروغ عن أمره ولا نتلاعب ببياناته وأحكامه.

المَكّيّ وَالمَدَنيّ

تعريف كل منهما . خصائص كل منهما . الفائدة من معرفة ذلك

تمهيـد:

ينقسم القرآن في مجموعه إلى مكّي ومدني. وقد عني العلماء والرواة عناية كبرى بتمييز هذين القسمين عن بعضهما واستخراج خصائص كلٍّ منهما، لما يترتب على ذلك من الفوائد التشريعية والتاريخية التي ستعلمها فيما بعد بل لقد عني الرواة والباحثون بتصنيف القرآن إلى ما نزل منه في النهار وما نزل منه في الليل، وإلى ما نزل منه في الأسفار.

ونحن لن نتناول في هذه العجالة حديث الليلي والنهاري أو الحضري والسفري من القرآن، لأنّا نرى أن فائدة ذلك ـ في هذا المقام ـ فائدة جزئية ضعيفة، وإن كان البحث فيه ينبّهنا إلى مدى اهتمام العلماء والرواة بالقرآن وإلى مدى خدمتهم ودراستهم له من شتى الجوانب المختلفة.

تعريف المكّي والمدني:

للعلماء ثلاثة اصطلاحات في تعريف كلٍّ من المكّي والمدني.

أحـدها: أن المكّي هو كل ما نزل بمكة والمدني ما نزل بالمدينة، سواء كان ذلك من قبل الهجرة أو بعدها. فالاعتبار على هذا الاصطلاح للمكان وحده.

والثاني: أن المكّي ما وقع خطاباً لأهل مكة، والمدني ما وقع خطاباً لأهل المدينة، فالاعتبار على هذا للموضوع وحده.

والثالث: أن المكّي ما نزل من قبل الهجرة والمدني ما نزل من بعد

الهجرة، دون النظر إلى مكان النزول بالذات. والاعتبار على هذا للزمان وحده.

وهذا الاصطلاح الثالث هو أشهر وأصح ما قيل في هذا الموضوع.

وبناءً على ذلك فإن كل ما نزل من القرآن من قبل هجرته ﷺ إلى المدينة يسمى مكيّاً سواء نزل في مكة أو في الطائف أو في أي جهة أخرى. وكل ما نزل بعد الهجرة فهو مدني سواء نزل بالمدينة أو في الأسفار والغزوات أو في مكة في عام الفتح.

وقد تجد في القرآن سوراً نزلت كلها من قبل الهجرة كسورة «ق» و«هود» و«يوسف». وقد تجد فيه سوراً نزلت كلها بعد الهجرة كسورة «البقرة» و«آل عمران». وقد تجد فيه سوراً كلها مكيّة إلا بضع آيات منها، نزلت بعد الهجرة كسورة الأنعام: كلها مكّي إلا ست آيات منها فهي مدنية نزلت بعد الهجرة، وقد تجد سوراً كل آياتها مدنية إلا بعض آيات منها فهي مكية كسورة الأنفال والتوبة.

ولعلك تسأل: فكيف تسنى للعلماء أن يعرفوا تفصيل هذا الأمر، وكيف أمكنهم أن يعلموا أن هذه الآية نزلت في مكة والأخرى بالمدينة، وأن هذه نزلت في الليل وتلك نزلت في النهار؟

والجواب أن سبيل معرفة ذلك إنما هي الرواية الصحيحة الصادقة، وهي السبيل ذاتها التي وقف بها العلماء على تفسير القرآن بالمأثور، كما مرّ بيانه. ومما سهّل للعلماء ذلك أن الصحابة رضوان الله عليهم عنوا بالقرآن عناية فائقة عجيبة، فكانوا يؤرخون كل آية بوقت نزولها ومكانها، وربما اتخذوا من الأماكن والجبال والمفاوز التي يعلمونها، أماكن ذكرى، بسبب آية أو آيات من القرآن قد نزلت فيها على رسول الله ﷺ.

روى البخاري بسنده عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: والذي لا إله غيره، ما نزلت آية من كتاب الله تعالى إلا وأنا أعلم أين نزلت، ولا أُنزلت

(١) راجع البرهان: ١ ـ ١٨٧ والاتقان: ١ ـ ٩

آية من كتاب الله إلا وأنا أعلم فيمَ أُنزلت، ولو أعلم أحداً أعلم مني بكتاب الله تبلغه الإبل لركبت إليه[1].

وذكر في الإتقان نقلاً عن كتاب الحلية بالسند أن رجلاً سأل عكرمة رضي الله عنه عن آية من القرآن فقال: نزلت في سفح ذلك الجبل، وأشار إلى سلع[2].

وأنت خبير أنَّا لا نقصد بما نقول جميع الصحابة، بل إن فيهم من لم يتوفر على ذلك، ولكنا نقصد منهم أولئك الذي اشتهروا بقراءة القرآن وحفظه ونقله من فم الرسول ﷺ، وهم كثيرون. فكانوا يحفظون مع نطق الآية وتلقيها وكتابتها ـ تاريخ نزولها.

فاشتغل التابعون ومن بعدهم برواية هذا كله ونقله، بالطرق العلمية، وحسب قواعد المصطلح. وبذلك وجد العلماء بين أيديهم ما أطلق عليه فيما بعد اسم (عِلْم المكّي والمدني).

خصائص كلٍّ منهما:

علمت مما قلناه أن الآيات المكيّة من القرآن، هي التي نزلت في صدر الإسلام وهي الفترة التي يحدّها من الزمن ثلاثة عشر عاماً، أمضاها رسول الله ﷺ في مكة معذباً مضطهداً، يقابل الإيذاء والاضطهاد بالمسالمة، مع المضي في الدعوة إلى الحق الذي أُوحي إليه.

وعلمت أن الآيات المدنية، هي التي نزلت من بعد الهجرة، وهي الفترة التي يحدّها من الزمن عشرة أعوام، بنى فيها رسول الله ﷺ الدولة الإسلامية حيث تكاملت مقوِّماتها الإدارية والدستورية والقانونية.

وعلى هذا، فإنك تجد خصائص كلٍّ من القسمين، مستمدة من طبيعة هاتين المرحلتين التي عاشها النبي ﷺ قائماً بأمر الدعوة.

---

(١) صحيح البخاري: ٦ ـ ١٠٢.

(٢) انظر الإتقان للسيوطي: ١ ـ ٩.

فأنت تجد أن الآيات المكيّة تمتاز بواحد مما يلي:

١" ـ ذكر قصص الأنبياء والأمم الخالية ودعوة الناس إلى الاعتبار بهم إلا ما يتعلق بالحديث عن مريم وعيسى عليه الصلاة والسلام وقصة ولادته، فقد نزل بعض ذلك في المدينة حجاجاً لأهل الكتاب.

٢" ـ المناقشة والحجاج وعرض الأدلة على وجود الله تعالى ووحدانيته وعلى بعث الأجساد مع أرواحها من بعد الموت للحساب.

٣" ـ تثبيت فؤاد الرسول ودعوته إلى الصبر على الأذى تأسياً بمن سبقه من الأنبياء والمرسلين الذي بُعِثوا لدعوة الناس إلى هذا الدين ذاته.

٤" ـ يغلب على الآيات المكيّة أن تكون قصيرة ذات وقع معين في الأُذن والنفس، تبعث على الرهبة والخشية وتشعر بمعنى الجلال والجبروت، كمعظم السور التي تقرأها في جزء تبارك وعمّ يتساءلون.

فهذه الخصائص تجدها في الآيات المكية وهي من طبيعة المرحلة التي كانت تمر بها الدعوة الإسلامية. أما خصائص الآيات المدنية فهي ما يلي:

١" ـ البحث في الأحكام والتشريعات المتعلقة بالعبادة والمعاملات والحدود وغيرها.

٢" ـ الأمر بالجهاد والقتال والتعليق على الغزوات وما يتعلق بها من شأن الغنائم والأسرى والمنافقين.

٣" ـ البحث في شؤون الحكم والشورى وضرورة الرجوع فيهما إلى الكتاب والسنّة.

٤" ـ يغلب على الآيات المدنية أن تكون طويلة فيها اللين والهدوء، ووعد المسلمين بالفوز والنصر[1].

فتلك هى خصائص الآيات المدنية وهي من طبيعة المرحلة الثانية التي

---

(١) البرهان للزركشي: ١ ـ ١٨٩، بتصرّف وزيادة.

مرّت بها الدعوة الإسلامية. وبهذا تستطيع أن تميز بين السور المكيّة والمدنية من غير الرجوع إلى روايات العلماء والمفسرين في ذلك. فحسبك أن تقرأ سورة البقرة وتطّلع على ما تجمع فيها من أحكام الصيام والحج والوصية والقصاص والنكاح والرضاع والطلاق وغيرها لتعلم أنها سور مدنية. وحسبك أن تقرأ سورة مثل سورة قۤ وتقف على ما فيها من الحجاج والنقاش مع المشركين وما فيها من الأدلة على وجود الله، وما ينبعث من جرسها وفواصلها وإيقاع آياتها من معاني الشدة والتهديد والجبروت، لتعلم أنها سورة مكية.

الفائدة من معرفة هذا العلم:

تتوقف فوائد علمية كثيرة على معرفة المكّي والمدني من القرآن.

فمن أهمها معرفة ما قد يوجد في القرآن من ناسخ ومنسوخ، ليُصار إلى الأخذ بالناسخ واطراح المنسوخ (في مجال الأحكام والتشريع) وإنما تتوقف معرفة ذلك على معرفة تاريخ نزول الآيات.

واعلم أن وجود (الناسخ والمنسوخ) في القرآن، اقتضته ضرورة أخذ الناس بالتدرج في الأحكام الشرعية؛ كالآيات التي نزلت متدرجة في تحريم الخمر، وكالآيات التي نزلت في عقوبة الزنى.

وليس معنى نسخ الحكم في آيات القرآن أن قرآنيتها قد سقطت بذلك، بل هي تظل قرآناً يُتلى ويتعبد به وهي من كلام الله عزّ وجلّ، ولكن يبطل العمل بها لمكان الآية التي نسختها.

وفائدة ذلك لنا نحن، التبصّر بالمراحل التدريجية التي سار فيها التشريع والاطّلاع على الطريقة الحكيمة المثلى التي أخذ الله بها عباده فيما سنّ لهم من أحكام.

ثم إن (الناسخ والمنسوخ) علم خاص من علوم القرآن، بحَث وكتب فيه علماء التشريع. ولكنا نكتفي منه هنا بالذي أوضحناه لك، والزيادة عليه شيء يتعلق بالفقه والتشريع أكثر من تعلقه بالعربية وآدابها.

ومن فوائد ذلك أيضاً تتبّع مراحل الدعوة الإسلامية، والاطّلاع على كيفية تكامل بنية الفكر والتصور الإسلامي، وهو مما يهم الباحثين في تاريخ التشريع وأطواره.

ومن فوائده أنه يُبَصِّر القارىء والمفسر بمعنى الآية ويحجزه عن الخطأ في تفسيرها. ذلك أن من قرأ سورة ﴿ قل يا أيها الكافرون ﴾ ولم يعلم زمن نزولها وهل هي مكية أم مدنية، فإنه يحارُ في معناها، وقد يستخرج منها أن المسلمين لا يكلفون بالجهاد في أيّ الأحوال، وإنما عليهم أن يقولوا للآخرين: لكم دينكم ولي ديني. فإذا علم أن هذه السورة إنما نزلت في مكة، عندما قال بعض صناديد الشرك لرسول الله ﷺ: تعال يا محمد نعبد إلهك يوماً وتعبد إلهنا يوماً - إذا علم هذا، أدرك أن هذه السورة إنما هي علاج لتلك المرحلة ذاتها، وليست دليلاً على عدم مشروعية الجهاد الذي نزلت فيه آيات كثيرة أخرى في المدينة.

المُبهَمُ وَالمتشَابَهُ في القُرآن

تمهيـد:

اعلم أن عامّة جمل القرآن وألفاظه لا تخرج عن أن تكون من قبيل المحكم أو المتشابه أو المبهم.

فأما المحكم، فهو ما عرف تأويله وفهم معناه وتفسيره[1] وأما المبهم فهو ما قد يعرف ظاهره ولكن العقل يتوقف في تصوره وتفصيله وإدراك حقيقته، وأما المتشابه فهو ما احتمل وجهين أو وجوهاً من المعنى دون وجود ما يعين واحداً منها تعييناً ظاهراً أو قاطعاً.

وقد ذهب بعض الكاتبين إلى إدخال «المبهم» في المتشابه وجعل القسمة ثنائية، ولكن مذهب من ميَّز بين المبهم والمتشابه أدق وأوجه، إذ إنه إذا صحّ إدخال بعض أنواع المبهم ـ مثل فواتح السور ـ في المتشابه فهنالك أنواع أخرى منه لا تدخل فيه ولا يمكن أن تعتبر منه، كتلك الأنواع التي سنتحدث عنها.

هذا، وإن عامّة آيات القرآن مما يتعلق بالأوامر والنواهي والإرشاد والوعد والوعيد، من قبيل المحكم، ولذلك أطلق الله تعالى عليها اسم: «أُمّ الكتاب» إذ قال: ﴿ منه آياتٌ محكمات هنَّ أُمُّ الكتاب ﴾ أي أساسه وجوهره الذي يقع به الخطاب ويتم به التكليف. وما فيه من المتشابه والمبهم، قليل بالنسبة

---

(١) لعلّ هذا أصحّ ما عرف به المحكم، وهو تفسير جابر بن عبد الله رضي الله عن وغيره من الصحابة، وانظر تفسير القرطبي: ٤ ـ ٩.

للمحكم، وُجد لحكمة باهرة سنذكر طرفاً منها فيما بعد.

ولقد أطال الباحثون عن الحديث في محكم القرآن ومبهمه ومتشابهه، لا سيما في القسمين الأخيرين منه، وأفرد السهيلي وابن عساكر والقاضي بدر الدين بن جماعة تآليف في مبهم القرآن وبيان حكَمه، كما أفرد ابن أبي الأصبع تأليفاً في فواتح السور[1]، وهو نوع من مبهم القرآن.

ونحن لن نذكر في هذه العجالة إلاّ ما لا بدّ منه لدارس اللغة العربية وآدابها. وعلى من أراد التوسّع في ذلك أن يرجع إلى ما كتبه علماء الكلام والتفسير وإلى المؤلفات الخاصة بالبحث في علوم القرآن.

المبهم: أنواعه، أمثلة له، الحكمة منه:

مبهمات القرآن كلها، تنحصر في نوعين، وذلك حسب شدة الإبهام وضعفه:

النوع الأول: الأحرف المقطعة التي افتتح بها بعض السور، كقوله تعالى: ﴿ آلم، حمٓ، كهيعص ﴾ فهي ألفاظ مبهمة، بمعنى أن القارىء لا يفهم منها شيئاً وراء ظاهر حروفها وما ينطق به منها.

ولقد انقسم العلماء في تأويل هذه الفواتح إلى مذهبين:

أحدهما: أن لهذه الفواتح علماً مستوراً وسرّاً محجوباً استأثر الله بعلمه، وروي هذا القول عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، فقد قال فيما روي عنه: في كل كتاب سر، وسرّه في القرآن في أوائل السور[2].

ثانيهما: أن لهذه الفواتح مراداً معلوماً ومعنىً يمكن الوصول إليه بالنظر والبحث، وإلى هذا ذهب جمهور الباحثين من علماء الكلام: «العقيدة» والعربية وغيرهم. وهو المروي عن ابن عباس وعلي بن أبي طالب وجمع كبير من الصحابة[3].

---

(١) انظر الإتقان للسيوطي: ٢ ـ ١٠٥ و١٤٥.

(٢) انظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ١ ـ ١٥٤، والبرهان للزركشي: ١ ـ ١٧٢.

(٣) الجامع لأحكام القرآن: ١ ـ ١٥٥، وانظر مشكل القرآن لابن قتيبة: ٦٣، ٦٤.

ولأصحاب هذا المذهب الثاني تأويلات وتحليلات مختلفة، لا نستبعد أن تكون كلها مقصودة كما قال ابن فارس وغيره[1]، إذ هو الشأن الغالب على معظم ألفاظ القرآن: تحتمل اللفظة معاني مختلفة كلها يصلح أن يكون مراداً، إذ كلها مصداق للحقيقة التي تعبّر عنها الآية. وهذا من أبرز مظاهر الإعجاز في القرآن، كما سيأتي بيانه إن شاء الله.

غير أنّا نذكر من هذه التأويلات أقربها إلى النظر وأسرعها إلى الذهن وأكثرها شيعة وأنصاراً، فقد ذهب قطرب والفرّاء والمبرّد وعامّة علماء العربية وجمع عظيم من المحققين إلى أن هذه الأحرف المقطعة إنما افتتحت بها السور، لتدل على أن القرآن ليس إلاّ كتاباً ألّف من هذه الأحرف الهجائية: أ. ب. ت. ث.. إلخ، هي تلك التي تبنون كلامكم وأشعاركم منها، ومع ذلك فلن تستطيعوا أن تؤلفوا من هذه الأحرف كلاماً مثله[2]. ويدلّ على سلامة هذا التفسير ووضوحه أن الكلمة التي تلي هذه الفواتح تحمل معنى الكتاب وتقع في معظم الأحيان موقع الخبر منها كقوله تعالى في سورة البقرة: ﴿ الٓمٓ، ذلك الكتاب ﴾ وفي سورة الأعراف: ﴿ الٓمٓصٓ، كتاب أنزل إليك ﴾ وفي سورة يونس: ﴿ الٓر، تلك آيات الكتاب الحكيم ﴾ وفي سورة هود: ﴿ الٓر، كتاب أحكمت آياته ثم فصِّلت من لدن حكيم خبير ﴾ وفي سورة النمل: ﴿ طسٓ، تلك آيات القرآن وكتاب مبين ﴾.

ولا يبعد أن تكون هذه الأحرف المقطعة تحمل إلى جانب هذه الدلالة أسراراً معينة، وأن تكون قد سيقت مساق القَسَم بها، وأن يكون موقعها في صدر السورة موقع التنبيه للأسماع والأذهان إلى الكلام الذي يعقبها.

النوع الثاني: جمل وألفاظ، هي من حيث تركيبها وظاهر دلالتها أمر واضح ومعلوم؛ ولكن فيها إبهاماً من حيث الزمن المتعلق بها، أو من حيث تعيين أسماء المشار إليهم فيها، أو من حيث نكارة وغرابة المتحدّث عنه فيها،

---

(١) انظر البرهان: ١ ـ ١٨٠.

(٢) انظر تفسير القرطبي: ١ ـ ٦٧، وتفسير الفخر الرازي: ١ ـ ٢٣٠، والجامع لأحكام القرآن: ١. ١٠٥، والبرهان. ١ ـ ١٨٥

فهذه ثلاثة أصناف للإبهام في نوعه الثاني، نذكر لكل صنف منها مثالاً:

مثال الصنف الأول، الآيات المتعلقة بقيام الساعة، من مثل قوله تعالى: ﴿ . . إن زلزلة الساعة شيء عظيم، يوم ترونها تذهل كل مرضعة عمّا أرضعت وتضع كل ذات حمل حملها ﴾ الآية. فالجمل التركيبية في هذه الآية واضحة المعنى ولكن فيها إبهاماً تتطلع إلى كشفه النفس، وذلك من حيث تحديد الزمن الذي ستقوم فيه الساعة أي يوم القيامة، ولا شك أنه أمر مبهم ستره الله حتى عن علم الأنبياء والمقرّبين إليه.

ومثال الصنف الثاني، قوله تعالى: ﴿ واتْلُ عليهم نبأ ابْنَيْ آدمَ بالحقّ إذ قرّبا قُربَاناً فتُقبل من أحدِهما ولم يُتَقَبَّلْ منَ الآخرِ قال لأقْتُلَنّك، قال إنما يتقبَّلُ اللّهُ من المتّقين ﴾ (المائدة: ٢٧).

فالجمل والكلمات في هذه الآية واضحة الدلالة والمعنى، ولكن فيها إبهاماً من حيث تعيين المقصود بولدي آدم فمن هما ولدا آدم اللذان كان من شأنهما ما أخبر به عنهما؟ وهو إبهام كشفت عنه السنة وما وصلنا من تفسير الصحابة رضوان الله عليهم، فالمقصود بولدي آدم في الآية: قابيل، وهابيل، وهما ولدا آدم لصلبه.

ومثال الصنف الثالث، قوله تعالى: ﴿ حتّى إذا فُتحَتْ يأجُوجُ ومأجُوجُ وهُمْ من كلِّ حَدَبٍ يَنْسلُون واقترَب الوعْدُ الحقُّ فإذا هي شاخصة أبصارُ الذينَ كفروا، يا ويْلنا قدْ كنّا في غَفلةٍ من هذا بل كنّا ظالمين ﴾[1]. فمن هم يأجوج ومأجوج ومتى يحين وقت ظهورهم وما هو شأنهم وعملهم؟ ذلك أيضاً من المبهم الذي لم تكشف عنه الآية بأكثر من الإخبار عنه وأنه من الغيب الذي سيقع في حينه المقدَّر له في علم الله.

ومثاله أيضاً قوله تعالى: ﴿ وإذَا وقَعَ القوْلُ عليهم أخْرجْنا لهُمْ دابّة من الأرض تُكلِّمُهمْ أنَّ الناسَ كانُوا بآياتنا لا يُوقِنُون ﴾ (النمل: ٨٢). فما هي هذه الدابة التي ستخرج إلى الناس تكلمهم وتحدّثهم؟ لا تزيد الآية على

(١) الأنبياء: ٩٦ و٩٧.

الإخبار بهذا الغيب الذي سيقع، وتفصيل الأمر فيه من المبهم الذي لا يكشف عنه إلا الواقع الذي يأتي في حينه.

فهذه أمثلة لأصناف المبهم الذي وقع في القرآن، وإذا تأملت فيها علمت أن منها ما أمكن تفسيره وكشفه عن طريق الوقوف على تفسير السنّة له، ومنها ما ظل مبهماً مكنوناً في غيب الله عزّ وجلّ، لا يكشفه إلا الواقع الذي أخبرت عنه الآيات.

بقي أن تعلم الحكمة من وجود مثل هذه المبهمات في كتاب الله عزّ وجلّ.

فأما الإبهام المتعلق بفواتح بعض السور، فقد علمت مما ذكرناه، أن مذهب جمهور العلماء والباحثين أن لهذه الفواتح معنى يمكن الوصول إليه بالنظر والبحث، فالإبهام فيها إنما هو بمعنى الغموض والخفاء اللذين يمكن إزالتهما والوصول إلى ما وراءهما، وليس بمعنى انغلاق اللفظ على المعنى واستحالة وصول القارىء أو المتدبر إلى المقصود.

غير أنك قد تسأل: ففيم هذا الغموض والخفاء وإنما هو كتاب أُنزل للقراءة والفهم؟.

فالجواب: أن القرآن ـ كما يقول ابن قتيبة ـ إنما نزل بألفاظ العرب ومعانيها ومذاهبها في الإيجاز والاختصار، والإطالة، والتوكيد، والإشارة إلى الشيء، وإغماض بعض المعاني حتى لا يظهر عليه إلا اللقن (سريع الفهم) وإظهار بعضها وضرب الأمثال لما خفي.

ولو كان القرآن كله ظاهراً مكشوفاً حتى يستوي في معرفته العالم والجاهل لبَطُل التفاضل بين الناس وسقطت المحنة وماتت الخواطر(١).

ولا شك إن من فوائد ما تلبَّست به هذه الفواتح من الإبهام، ما تراه من الأبحاث المختلفة الجليلة، التي أقامها العلماء على هذه الفواتح سواء منها ما

---

(١) انظر تأويل مشكل القران لابن قتيبة: ٦٢.

يتعلق بطبائع هذه الحروف ووجه اتّساقها مع بعضها، وما يتعلق بالعلوم المستخرجة منها والدلالات المشيرة إليها، حتى غدت هذه الفواتح مصدر علم قائم برأسه من علوم القرآن. وإنما اندفع العلماء الباحثون إلى استخراج كل ذلك والبحث فيه بسبب ما يكتنفها من الغرابة والغموض الحاملين على النظر والفكر.

وإنما يأتي الكشف والإبداع من وراء الحاجة وضيقها. وإنما يقع الخمول والبلادة من الشعور بالاستغناء والكفاية.

والإعجاز القرآني في جملته، قائم على البحث والنظر في أمور منها الخفي والجليّ، ومنها الدقيق والأدق، واللطيف والألطف، وإلا فكيف تتبع المعاني للجملة الواحدة من وراء بعضها، وكيف تأتي الدهشة لها إذا كان جميعها من الظهور بحيث تنكشف لكل قارىء وناظر مهما تفاوتت درجة العلم ورتبة الفهم؟

واعلم أننا إنما نصدر في هذا الذي نقول، عن المذهب الذي تمسك به جمهور الباحثين من أن ما قد يوجد في القرآن من المبهم أو المتشابه يمكن للراسخين في العلم أن يفهموا منه فهماً صحيحاً ويقعوا منه على علم، حاشا المغيبات التي أشار القرآن إليها أو تحدّث عن طرف منها وأبهم منها طرفاً آخر.

ونقول في هذا ما قاله ابن قتيبة في كتابه، تأويل مشكل القرآن:

[ولسنا ممّن يزعم أن المتشابه في القرآن لا يعلمه الراسخون في العلم. وهذا غلط من متأوليه على اللغة والمعنى. ولم ينزل الله شيئاً من القرآن إلا لينفع به عباده ويدلّ به على معنى أراده. فلو كان المتشابه لا يعلمه غيره، للزمنا للطاعن مقال وتعلق علينا بعلّة.

وهل يجوز لأحد أن يقول: رسول الله لم يكن يعرف المتشابه وإذا جاز أن يعرفه مع قول الله تعالى ﴿ وما يعلم تأويله إلا الله ﴾ جاز أن يعرفه الربانيون من الصحابة، فقد علم عليّاً التفسير ودعا لابن عباس فقال: اللهمّ علّمه التأويل وفقهه في الدين].

ثم قال ابن قتيبة:

[وبعد فإنّا لم نرَ المفسرين توقفوا عن شيء من القرآن فقالوا: هذا لا يعلمه إلا الله، بل أمرُّوه كله على التفسير، حتى فسروا الحروف المقطعة في أوائل السور مثل: الرّ، وحم، وطه، وأشباه ذلك. فإن قال قائل: كيف يجوز في اللغة أن يعلمه الراسخون في العلم والله تعالى يقول: ﴿ وما يعلم تأويله إلا الله، والراسخون في العلم يقولون آمنّا به ﴾ وأنت إذا أشركت الراسخين في العلم انقطعوا عن ﴿ يقولون ﴾ وليس ههنا واو نسقٍ توجب للراسخين فعلين، وهذا مذهب كثير من النحويين في هذه الآية، ومن جهته غلط قوم من المتأولين ـ قلنا له: إن ﴿ يقولون ﴾ ههنا بمعنى الحال، كأنه قال: والراسخون في العلم قائلين: آمنّا به. ومثله في الكلام: لا يأتيك إلا عبد الله وزيد يقول: أنا مسرور بزيارتك، يريد لا يأتيك إلا عبد الله وزيد قائلاً أنا مسرور بزيارتك][1].

وأما الإبهام في النوع الثاني: وهو الجمل المفهومة من حيث ظاهر دلالتها وتركيبها، ولكن فيها إبهاماً من حيث تعيين الزمن أو تعيين الأسماء أو نكارة المتحدّث عنه وغرابته ـ فمردّ ذلك إلى أحد أسباب ثلاثة:

السبب الأول: عدم تعلق أي غرض بتفصيله والكشف عنه كالذي يكون في مساق ذكر بعض القصص والأحداث، من إبهام أسماء الأشخاص وعدم تعيين الأمكنة أو الأزمنة المتعلقة بها. فهذه القصص والأحداث إنما تُساق للاتعاظ بها وأخذ العبرة منها. وتحقيق ذلك يتوقف على عرض الجانب الذي يحمل معنى العظة والعبرة، دون غيره، مما يشتت الذهن عن المطلوب ويبعد المتأمل عن القصد. ولذلك لم يتعلق الغرض القرآني بالكشف عن اسم ولدي آدم وهويتهما في الآية المذكورة، ومن أجل ذلك أيضاً يقوم أسلوب القصة في القرآن على توجيه القارىء إلى مكان العبرة منها وتحويل ذهنه عن اللحاق بجزئياتها وهوامشها التاريخية المجردة. وسنفصّل القول في ذلك إن شاء الله عند الحديث عن القصة في القرآن.

---

(١) تأويل مشكل القرآن: ٧٣ و٧٤.

السبب الثاني: أن يكون هذا الأمر المبهم من الغيوب التي استأثر الله تعالى بعلم أزمنتها وآجالها. وأنت تعلم أن حكمة الله تعالى اقتضت أن يخفي عن عباده ـ لمصلحة عظيمة باهرة ـ كثيراً من الحقائق المتعلقة بالغيب الذي لم يقع بعد. وأهمُها أجَل الإنسان الذي تنتهي عنده حياته وأجل الدنيا الذي تقوم عنده الساعة، وما سيجنيه من ربح أو خسران وسعادة أو شقاء.

فكل الآيات التي تتعلق بمثل هذه الأمور، يظل فيها هذا الجانب مبهماً، لأن الغرض الديني قد تعلق ببقائه كذلك، ولأن حقيقة العبودية لله عزّ وجلّ تقتضي ذلك. فمن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿ إن زلزلة الساعة شيء عظيم ﴾، وقوله تعالى: ﴿ فإذا نفخ في الصور فلا أنساب بينهم يومئذ ولا يتساءلون ﴾.

وهكذا، فالحقيقة الدينية في مجموعها قائمة على هذا النوع من الإبهام: إبهام الأمور الغيبية من حيث عدم كشف أزمنتها وتعيين كيفيتها وآجالها. وذلك ليتلبس الإنسان بحقيقة «الإيمان بالغيب» الذي تعبده الله عزّ وجلّ به.

السبب الثالث: كون الأمر المتحدّث عنه لم يقع بعد. ومن شأن الخبر المتحدّث عنه مما لم يقع بعد، ولم يقع له نظير أو مثيل فيما مضى، أن يظلّ جانب كبير فيه مبهماً، لا يكشفه إلا الواقع والحقيقة. وقد أخبرنا الله عزّ وجلّ عن أمور غريبة ستقع في المستقبل، وهي مما لم يقع له نظير فيما مضى، كالإخبار عن دابة الأرض ويأجوج ومأجوج في الآيات السابق ذكرها، فمما لا ريب فيه أن الصورة الجليّة لمثل هذه الأمور في الذهن لا تتوفر بمجرد الوصف والإخبار، وإنما تأتي لدى المشاهدة والعيان. فالإبهام في هذه الحالة أمر طبيعي لا إشكال فيه، اقتضاه عدم وقوع المُخبر عنه بعد.

المتشابه: المقصود به، حكمه

وإنما نقصد بالمتشابه تلك الجمل التي تنازعها أكثر من معنىً واحد، إذ كان اللفظ أو التركيب صالحاً للدلالة على كلٍ منها دون أن يكون صالحاً للدلالة عليها كلها بآنٍ واحد. فيحار المفسّر في المعنى المراد منها، لأن كلها شبيه بها

وقريب. ولقد قيل بعد ذلك لكل ما غَمُضَ ودقّ: متشابه، وإن لم تقع الحيرة فيه من جهة شبهه بمعنيين. ولكن الطريقة التي سلكناها من التفريق بين المبهم والمتشابه تقتضينا أنّ نقصر اسم «المتشابه» على معناه الأساسي الأول في هذا المقام.

والآيات المتشابهة بالمعنى الذي ذكرناه، إنما وقع فيها ذلك من جهة المجاز واستعماله. فبسببه قد يقع الغلط ويكثر التأويل وتختلف المذاهب والأقاويل.

غير أنه ينقسم إلى نوعين: فأما النوع الأول منه فالخطب فيه يسير وأمر التأويل فيه واضح، ووجه المجاز فيه غير خفي.

وهذا النوع ينطبق على عامّة الآيات التي تتجلى فيها البلاغة القرآنية عن طريق التصوير وتجسيم المجردات من المعاني. فلا يكاد يقع في أمرها اشتباه إلا بالنسبة لمن كانت بضاعته في العربية ناقصة وضعيفة.

مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ سَنَفْرُغُ لكم أيّها الثَّقلانِ ﴾[1] وقوله: ﴿ يومَ نقولُ لجهنمَ هل امتلأتِ وتقولُ هل من مَزيد ﴾[2] وقوله: ﴿ يومَ يُكْشفُ عن ساقٍ ويُدْعَون إلى السُّجودِ فلا يستطيعُون ﴾[3] وقوله عن بعض الكافرين الذين أهلكوا: ﴿ فما بكتْ عليهم السَّماءُ والأرضُ وما كانوا مُنظَرين ﴾[4].

فلا يشك العربي أن المقصود بالآية الأولى: سنقصد إليكم بعد طول الترك والإهمال، وأن المقصود بالآية الثانية: الكناية عن مدى سعتها، مع عدم أي مانع من أن يكون الأمر على الحقيقة فيسأل الله النار ويُنطقها بالجواب، تهويلاً للأمر وكشفاً عن جليل قدرته وتنبيهاً إلى عدم وجود أي قيمة حقيقية لمعنى الأسباب والمسببات الكونية؛ وأن المقصود بالآية الثالثة: بيان شدة الأمر على الناس إذ ذاك، وأن المقصود بالآية الرابعة: أنه لم يبكِ عليهم باكٍ ولم يجزع لفقدهم جازع.

---

(١) الرحمن: ٣١.

(٢) ق: ٣٠.

(٣) القلم: ٤٢.

(٤) الدخان: ٢٩.

وأما النوع الثاني فهو الذي وقع بصدده الكلام والبحث واختلفت حوله آراء العلماء فيما يبدو. وينطبق هذا النوع على بعض آيات الصفات الإلٓهية، من مثل قوله تعالى: ﴿ الرحمنُ على العرش استوى ﴾[1] وقوله: ﴿ إن الذين يُبَايِعونك إنَّما يُبايعون الله، يدُ الله فوق أيديهم ﴾[2] وقوله: ﴿ ولتُصنَعَ على عيني ﴾[3] ومحل الشبهة في مثل هذه الآيات أن ظاهرها يثبت لله تعالى جوارح ومكاناً، وهو مخالف لصريح قوله تعالى: ﴿ ليس كمثله شيء ﴾[4].

وموقف العلماء والمفسرين من مثل هذه الآيات ينبثق عن سلوك مرحلتين اثنتين:

الأولى منهما يمثل منطلقاً متفقاً عليه لم يقع بينهم في ذلك خلاف، وهو تفسير المتشابه على ضوء المحكم من الآيات القرآنية. وقوله تعالى: ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ وقوله: ﴿ ولم يكن له كفواً أحد ﴾ من المحكم الذي لا شبهة في معناه. فاتفقوا على أن الله تعالى لا يشبهه شيء من المخلوقات وصفاتهم وأحوالهم.

الثانية منهما محل خلاف في الظاهر، وهو تأويل آيات الصفات إلى المجاز أو تفسيرها على الحقيقة. فالسلف الأول من العلماء والمفسرين آثروا إبقاء اللفظ على الحقيقة مع الإيمان بأن الله تعالى لا مثيل له، وبأنه منزّه عن صفات النقص، ووكلوا تحليل الأمرُ في ذلك وشرحَه إلى الله عزّ وجلّ.

ذكر السيوطي عن أمّ سلمة رضي الله عنها أنها سئلت عن قوله تعالى: ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ فقالت: الكيف غير معقول، والاستواء غير مجهول، والإقرار به من الإيمان والجحود به كفر. وسئل مالك رضي الله عنه عن هذه الآية فقال: الكيف غير معقول والاستواء غير مجهول، والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة.

---

(١) طه: ٥.

(٢) الفتح: ١٠.

(٣) طه: ٣٩.

(٤) الشورى: ١١.

وأما الخلف منهم، وهم الذين جاءوا في عصر ازدهار التدوين والعلوم، واتساع حلقات البحث والمناقشات العلمية، فقد آثروا أن يحملوا ألفاظ هذه الآيات على محمل يليق بذات الله تعالى مع التزام الدلالة اللغوية والخضوع لقواعد الأخذ بالحقيقة والمجاز وعدم الخروج عليها أو التكلّف في معالجتها؛ ففسروا الاستواء بتسلط القوة والسلطان، وفسروا اليد بالقدرة، والعين بالعناية والرعاية. وهو تفسير تدل عليه طبيعة الاستعمال اللغوي وجملة الأسلوب القرآني.

وإنما قلنا إن الخلاف في الأمر الثاني خلاف في الظاهر فقط، لأن المآل فيما ذهب إليه كلٌّ من السلف والخلف واحد، ما دام الجزء الأول من التفسير محل اتفاق وهو أنه عزّ وجلّ لا يشبهه شيء من مخلوقاته وأنه منزّه عن جميع صفات النقص. والخلاف شكلي، ينحصر في طريقة تفسير هذه الألفاظ التي تدور بين تركها على حقيقتها مع تنزيه الله تعالى عن الكيف والنقص، وتأويلها على المجاز لتتفق لغوياً مع تنزيه الله تعالى عن الكيف والنقص.

ولقد شنّع ابن تيمية رحمه الله كثيراً على طريقة الخلف هذه، وعدّها جانحة جنوحاً حقيقياً عن مذهب السلف. وأنكر على سائر علماء الخلف (وهم الذين جاؤوا بعد القرن الثالث) استعمال هذه الألفاظ القرآنية في غير حقيقتها، لا سيما المتعلقة بذات الله تعالى وصفاته.

ولكنّا نجزم بأن الخطب في ذلك يسير، والخلاف أهون من أن يكون جنوحاً لهؤلاء الأعلام، عن مبادىء العقيدة الإسلامية وأصول التفسير. والعجيب أن ابن تيمية بعد كل هذا التشنيع يتأول (الوجه) في قوله تعالى: ﴿كل شيء هالك إلا وجهه﴾ بالجهة، ويقول: إن معنى الآية كل شيء هالك إلا ما أريد به جهة الله تعالى!..[1] فلماذا أخرج الكلمة من حقيقتها إلى المجاز؟ ولماذا يحرِّم على علماء الخلف ما يراه مباحاً له؟ وليته إذ تأول على خلاف مبدئه ومذهبه. فسّرها بالذات كما فعل جمهور المفسرين بل أصرّ على أن يتأولها بالجهة والمكان!!..

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية: ٢/٤٣٧ وما بعدها.

هذا وليس لنا شأن، بتلك الطوائف التي ضلّت وشذّت، ممّن يقال عنهم المعطلة والمجسمة، إذ لا يقام لهم أيّ حساب فيما يتعلق بكتاب الله تعالى وتفسيره، وليسوا من كتاب الله تعالى: محكمه أو متشابهه في شيء، وإنما هم تصوروا الذات الإلٰهية كما صوّرته أخيلتهم المجردة، ثم استنهضوا آيات من كتاب الله تعالى إلى تلك الأخيلة لتصدقها وتؤمن لهم بها، وأنّى لآيات الله الباهرة أن تدلّ إلا على الحق الواضح المنير. فعادوا يعكفون على أصنام لهم أقاموها في رؤوسهم بدلاً من أن ينصبوها أمام أعينهم.

ويكفي في هذا المقام هذا القدر من الحديث عن مبهم القرآن ومتشابهه والله أعلم.

القِـرَاءَات وَالقُـرَّاء

لمحة دراسيّة سريعة في ذلك

منشأ القراءات:

اعلم أن «القرآن» و«القراءآت» حقيقتان متغايرتان، كما قال الزركشي في كتابه البرهان[1]. أما القرآن فهو هذا اللفظ الموحى به إلى محمد ﷺ للبيان والإعجاز، وأما القراءات فهي ما قد يعتور اللفظ المذكور من أوجه النطق والأداء كالمدّ والقصر والتخفيف والتثقيل وغيرها مما قرأ به الرسول ﷺ ونقل عنه بالنسد الصحيح المتواتر.

وبيان ذلك، أنه لما كتب عثمان المصاحف ووجّهها إلى الأمصار وحملهم على ما فيها، وأمرهم بترك ما خالفها من الأحرف الأخرى التي لا تتفق معها ـ ترك الناس من قراءاتهم التي كانوا يقرأون بها كل ما خالف خط المصحف، واستمروا يقرؤون بسائرها مما لا يخالف الخط وثبتت روايته بالسند المتواتر عن رسول الله ﷺ.

فهذه الأوجه التي استمر الصحابة والتابعون على القراءة بها، بهذا الضابط الذي ذكرنا، هو الجزء الذي بقي من الأحرف السبعة، وهو الذي يسمى بالقراءات[2].

---

(١) البرهان: ١ ـ ٣١٨.

(٢) انظر الإبانة لمكّي بن طالب. ص ١٨ وارجع إلى ص ٥٩ من هذا الكتاب.

الحكمة من مشروعيتها:

هي تسهيل واتساع في تلاوة القرآن، اقتضتها حكمة باهرة أطال في بيانها علماء هذا الشأن، ومردُّ ذلك إلى أمرين اثنين:

الأول: التسهيل على القبائل العربية المختلفة أن تجد الوسيلة إلى قراءة القرآن قراءة صحيحة كما أنزل دون أيّ تحريف أو تأثم.

الثاني: أن تقف عامّة قبائل العرب وفئاتهم على المعجزة القرآنية من الوجوه المختلفة التي يعرفونها ويمارسون لغتهم بها، وأن ينتصب معنى التحدي أمامهم من هذه الوجوه كلها، فعلى أيّ الأشكال وبأيّ وجوه النطق والأداء أمكنهم أن ينهضوا لمعارضته والإتيان بمثله فلينهضوا ويقدموا. وبذلك يكون القرآن حجة على أخلاط العرب وفئاتهم كلهم، ويكون معنى التحدّي به قد لزمهم جميعَهم.

ما معنى تحديدها بالسبعة ومتى حددت بهذا العدد:

ولم تكن وجوه القراءات التي يقرأ بها النبي ﷺ، ويتلقاها منه أصحابه. محصورة في سبع أو عشر قراءات، بل ربما بلغت أوجه القراءات في مجموعها أكثر من ذلك. وما كان يخطر في بال أحد من الصحابة أن يحصر هذه الوجوه ويجمعها ليحصيها ويقرأ بها كلها ولتكون بذلك فنّاً من فنون القرآن وعلماً مستقلاً من علومه. ولكن الصحابة ـ وخاصة من اشتهروا بالقراءة منهم ـ كانوا يتلقون القرآن من فم النبي ﷺ بالأوجه والطرق التي يؤدي بها، فيأخذون عنه ذلك، ثم يقرأ كلٌ منهم بما تيسر له أو اختاره من هذه الوجوه، كما دلّت على ذلك الأحاديث الثابتة الصحيحة.

وقد اشتهر بالقراءة والأقراء من الصحابة عدد كبير، في مقدمتهم: عثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وأُبيٌّ بن كعب، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن مسعود، وأبو الدرداء، وأبو موسى الأشعري، فعنهم أخذ كثير من الصحابة والتابعين في الأمصار، وقد اشتهر كل واحد منهم بوجه من أوجه القراءة اختاره ولازمه وأقرأه الناس، فكان يقال: هذه قراءة عبد الله، وهذه

قراءة أبيّ، وهذه قراءة زيد. . إلخ، والكلّ موقن أن سائر الوجوه الأخرى مما يأخذ نفسه به ثابت ومنقول عن رسول الله ﷺ[1].

وقد ظلّ الأمر هكذا إلى أواسط عهد التابعين: يتلقى الناس القرآن بطريقي الكتابة والمشافهة معاً، ويتلقون من الصحابة الأوجه المختلفة من القراءات الثابتة عن رسول الله ﷺ، فيقرأ كلٌ بالقراءة التي يريدها مما تلقاه بالطريق الثابت الصحيح.

وفي أواخر عهد التابعين، انتبه كثير من علماء القرآن إلى ما أخذ يتسلل إلى الناس من اضطراب السلائق ومظاهر العجمة وبوادر اللحن، كما أوضحنا فيما سبق، فتجرد قوم منهم ونهضوا بأمر القراءات يضبطونها ويحصرونها ويعنون بأسانيدها، كما فعلوا مثل ذلك بالحديث وعلم التفسير.

وقد اشتهر ممّن نهض بذلك أئمة سبعة حازوا ثقة العلماء والقرّاء في مختلف الأمصار، وإليهم تنسب القراءات السبع اليوم.

وهم: أبو عمرو بن العلاء (ت: ١٥٤) وعبد الله بن كثير (ت: ١٢٠) وعبد الله بن عامر اليحصبي (ت: ١١٨) وعاصم بن بهدلة الأسدي (ت: ١٢٨) وحمزة بن حبيب الزيات (ت: ١٥٦) ونافع بن نعيم (ت: ١٦٩) وعلي بن حمزة الكسائي (ت: ١٨٩).

وليس انحصار الأئمة الذين اعتمدوا إذ ذاك في ضبط القراءات في السبع، دليلاً على أن القراءات المتعددة فيما تعددت القراءة فيه من ألفاظ القرآن - لا تزيد على سبع قراءات. بل القراءات والأوجه التي قرأ بها النبي عليه الصلاة والسلام وتابعه فيها الصحابة ليست محصورة في سبع ولا في عشر كما قد علمت.

ولكن سبب اشتهار هؤلاء السبعة دون غيرهم - كما يقول أبو محمد مكّي وغيره - أن عثمان رضي الله عنه، كتب المصاحف ووجّهها إلى الأمصار، وكان

(١) انظر الإتقان للسيوطي: ١ - ٨٣، والبرهان للزركشي: ١ / ٣٢٠.

القرّاء في العصر الثاني والثالث كثيري العدد، فأراد الناس ان يقتصروا في العصر الرابع على ما وافق المصحف، فنظروا إلى إمام مشهور بالفقه والأمانة في النقل وحسن الدين وكمال العلم، قد طال عمره واشتهر أمره وأجمع أهل مصر على عدالته، فأفردوا من كل مصر وجّه إليه عثمان مصحفاً، إماماً هذه صفة قراءته على مصحف ذلك المصْر، فكان أبو عمرو من أهل البصرة، وحمزة وعاصم من أهل الكوفة وسوادها، والكسائي من أهل العراق، وابن كثير من أهل مكة، وابن عامر من أهل الشام، ونافع من أهل المدينة، كلهم ممّن اشتهرت إمامتهم وطال عمرهم في الإقراء وارتحل الناس إليهم من البلدان[1].

الضابط العلمي لاعتماد القراءات:

وإنما اعتمد العلماء قراءات هؤلاء الأئمة السبعة، بناءً على ضابط علمي كان هو الأساس في قبولهم لها واعتمادهم إيّاها، من أين جاءت وإلى من نسبت.

والضابط هو أن كل قراءة صحّ سندها إلى رسول الله ﷺ، ووافقت خط المصحف العثماني ولو احتمالاً، ووافقت العربية بوجه من الوجوه المعتبرة، فتلك هي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها ولا يحلّ إنكارها سواء نُقِلت عن الأئمة السبعة أو غيرهم. وما لم تجتمع فيه هذه الشروط الثلاثة فهي شاذة مردودة لا يُقرأ بها أيّاً كان الإمام الذي نَقِلت عنه.

والمقصود بموافقة القراءة لخط المصحف العثماني ولو احتمالاً، أن تكون أصول الكتابة والرسم التي كتب بها المصحف العثماني مما يحتمل القراءة ويقبلها بوجه من الوجوه ولو تقديراً، كقوله تعالى: ﴿ مـالك يـوم الدين ﴾ ففي ﴿ مالك ﴾ قراءتان: القصر «ملك» والمدّ «مـالك» ورسم المصحف العثماني (ملك) موافق لقراءة القصر تحقيقاً، وموافق لقراءة المدّ تقديراً، إذ المدود وحذفها مما تتحمله أصول الرسم. ومثل ذلك يخادعون ويخدعون في قوله تعالى: ﴿ يخادعون الله وما يخادعون إلا أنفسهم وما يشعرون ﴾ فقد قرىء بالمدّ

---

(١) البرهان: ١ ـ ٣٢٩ و٣٣٠.

والقصر. ومثل ذلك السين والصاد من ﴿ الصراط ﴾ فقد قرىء بهما، وكتابة المصحف بالصاد إلا أن الرسم يحتمله: إذ السين والصاد وما بينهما من الإشمام خاضع لرسم واحد تحقيقاً أو تقديراً ذلك لأن هذه الأشكال من النطق بالحرف من فصيلة واحدة(١).

وبناءً على تمسك العلماء جميعاً بهذا الضابط في قبول القراءة أو رفضها اعتمد العلماء ثلاثة آخرين من أئمة القراءة صحّت قراءاتهم وخضعت لهذا الضابط الذي ذكرناه. وهم: يزيد بن القعقاع أبو جعفر المدني (ت: ١٣٢) ويعقوب بن إسحاق الحضرمي (ت: ١٨٥) وخلف بن هشام (ت: ٢٢٩).

فهذه عشر قراءات جميعها صحيح ثابت عن رسول الله ﷺ بنقل العدول الثقات.

ولا يذهبن بك الوهم إلى أن كل إمام من هؤلاء الأئمة العشرة إنما كان يؤمن بقراءة نفسه فقط، ويدعو إليها من دون القراءات الأخرى بل كان كلٌّ منهم يعلم ثبوت سائر القراءات الأخرى كما يعلم ثبوت قراءته ولكنه كان قد أخذ بها وحدها وعكف على خدمتها وتخريج المزيد من أسانيدها.

الفرق بين القراءات المتواترة والشاذة:

ثم اعلم أن أقل ما تمتاز به هذه القراءات العشر عن القراءات الشاذة التي تأتي من ورائها، هو التواتر والشُهرة. فهذه القراءات السبع ثم الثلاث الأخرى توفر فيها إلى جانب الضابط الذي ذكرنا، التواتر أو الشهرة، وهو أقل ما تفقده القراءات الأخرى.

هذا ولا بدّ أن يكون أصل القراءة الثابتة متواتراً في السند عن رسول الله ﷺ، فأما كيفيتها ومقاييسها التطبيقية، فقد تقصر عن درجة التواتر، وإن توفرت لها الصحة وأسبابها. وذلك كاختلاف القراءات في تقديرات بعض

---

(١) الإتقان: ١ ـ ٧٥، وغيث النفع للصفاقسي: ٧.

الممدود، فمنهم من أطالها ومنهم من قصرها ومنهم من بالغ في القصر[1].

وعلى كلٍّ فقد قلنا في صدر هذا البحث إن هنالك فرقاً بين القرآن والقراءات وأوضحنا الفرق إذ ذاك.

فأما القرآن فكله متواتر منقول بواسطة سلسلة متصلة من الجموع التي يؤمَن تواطؤها على الكذب، عن طريق كلٍّ من الكتابة والمشافهة.

وأما القراءات، فما كان منها منضبطاً بالشروط الثلاثة التي ذكرناها فهو ثابت ثبوتاً قاطعاً يُقرأ على أنه قرآن، وهو بين أن يكون متواتراً ومشهوراً، بالإضافة إلى صحته من حيث السند والرواية. وينطبق بذلك على القراءات العشر.

حكم القراءات الشاذة:

وما لم ينضبط من ذلك بالشروط المذكورة، فهو مردود شاذ مهما كان مصدر نقله ومهما كانت كيفية سنده.

فلا يُقرأ القرآن بشيء من ذلك، في صلاة أو نسك أو تلاوة.

أما العمل بمضمون هذه القراءات الشاذة، فينظر في ذلك إلى سندها فإن توفّر فيه ما يجب توفره في الحديث الآحاد من شروط الصحة، اعتبر بمثابة الحديث وجاز أخذ الأحكام منه.

وسبب ذلك أن مصدر كثير من القراءات الشاذة أن بعض الصحابة كانوا يهمِّشون مصاحفهم الخاصة، بكلمات تفسيرية لبعض الألفاظ الغامضة إذ كانوا لا يخشون من التباسها بالقرآن بسبب أن عامّتهم كانوا يحفظون القرآن ويضبطونه ضبطاً تامّاً، من ذلك تقييد عبد الله بن مسعود آية ﴿ فصيام ثلاثة أيام ﴾ بكلمة متتابعات، وتقييد عبد الله بن عباس آية ﴿ ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم ﴾ بكلمة: في موسم الحج[2].

---

(١) البرهان: ١ ـ ٣١٩، والإتقان: ١ ـ ٧٨.

(٢) انظر الإتقان: ١ ـ ٧٧.

ثم جاء من بعدهم من نظر في مصاحفهم هذه، ورأى هذه الكلمات التفسيرية فظنها من القراءات الثابتة عن رسول الله ﷺ، فأخذ يرويها على أساس ذلك ويتخذ من هذه المصاحف شاهداً له. وإنما هي ألفاظ تفسيرية كما قطع بذلك ابن الأنباري وغيره، أثبتوها مخافة النسيان.

فمثل هذه الألفاظ، وإن كانت ساقطة من حيث اعتبارها قراءة صحيحة، ثابتة من حيث هي تفسير لبعض آيِ القرآن، فهي تُقبل من هذا الوجه، كما يقبل حديث مروي عن ابن عباس بسند صحيح في تفسير آية في القرآن أو استنباط حكم من أحكامه.